جدل السياسة والاقتصاد فى أزمة محمد علي بالشام
دراسة فى موقف انجلترا (١٨٣١ - ١٨٣٨)

د .محمد صبرى الدالى

أستاذ التاريخ الحديث المساعد

كلية الآداب - جامعة حلوان

جدل السياسة والاقتصاد فى أزمة محمد علي بالشام

دراسة فى موقف إنجلترا (١٨٣١ - ١٨٣٨)

حظى عهد محمد علي ، ومنذ وقت طويل ، بقدر كبير من اهتمام الباحثين العرب والأجانب . وعلى حين ركّزت بعض الدراسات على المشروع الداخلي .. ركّزت دراسات أخرى على المشروع الخارجى. وما بين هذه وتلك ، اهتمت بعض الدراسات بالعلاقة بين المشروعين ، وكذا بمواقف الدول الأوروبية الكبرى . وعلى حين رجّح فريق من المؤرخين الأسباب السياسية باعتبارها المسئولة عن مواقف الدول الكبرى من مشروع الباشا الخارجى - ومن ثم الداخلى- .. فقد رجّح فريق ثان الأهداف الاقتصادية، واعتبر فريق ثالث أن الأمر برمته لا يخرج عن السبب الاستراتيجى، لكون مشروع الباشا التوسعى هدد «التوازن الأوروبى».

وفى خضم هذا الاختلاف، وفى ضوء المحاولات العديدة - والمُكررة أحياناً - لإعادة تفسير التاريخ الحديث لمصر والمنطقة ، بل وحتى لـ «عصرنته» خاصة منذ عهد محمد على ؛ تارة بإسقاط الأطر النظرية للتفكيكية أو البنيوية ، وتارة فى إطار الترويج - مُؤخراً - لقضايا العولمة وتبعاتها وللشرق الأوسط الجديد.. فى هذا الإطار ، وخاصة مع قيام البعض بـ«قراءات انتقائية» لما جاء فى الوثائق لخدمة تفسيره .. تأتى هذه الدراسة فى محاولة لفهم حقيقة العلاقة بين السياسة والاقتصاد فى سياسة إنجلترا تجاه أزمة الشام بين أعوام ١٨٣١- ١٨٣٨ والتى تعتبر من أهم فترات المسألتين المصرية والشرقية لأنها شهدت تبايناً مهماً و«نضجاً» فى سياسات إنجلترا تجاه المسألتين ، وانتهت بوضع أسس سياسة إنجليزية قوية وواضحة المعالم تجاه المنطقة برمتها ، وهى السياسة التى ستستمر وتكون مسئولة - مع عوامل أخرى عديدة ومتشابكة - عن الكثير مما ألم بمصر والدولة العثمانية ، على الأقل لحوالى أربعة عقود تالية .

إن السؤال الرئيسى الذى تهتم دراستنا بطرحه يمكن صياغته كما يلى : هل يمكن فصل السياسة عن الاقتصاد فى مواقف الدول الأوروبية الكبرى- وإنجلترا

نموذجاً - من مشروع محمد علي فى الشام ، أم أن هناك علاقة جدلية بين الأمرين ؟. وبمعنى آخر هل يمكن النظر لسياسات تلك الدول على أنها كانت تسير فى واد ، على حين كان التخطيط الاقتصادى و«الاستعمارى» لها يسير فى واد آخر ؟ . إن طرح القضية بهذا الشكل لا يعنى عدم الاهتمام بها من قبل . حيث لدينا عنها - وكما نوهنا - رصيداً ليس بالقليل ، وإن تضمن خلافات واضحة.

فعند السوربونى أن رغبة الباشا فى الاستقلال وإحاطة استقلاله بسياج من الحدود الطبيعية .. أدت لإقلاق الدول الاستعمارية ذوات المصالح بالمنطقة ، ومنها إنجلترا التى خشت على طريقها للهند ونفوذها السياسى والاقتصادى . ومن ثم حرَّضت الباب العالى على إيجاد أزمة شرقية جديدة - بعد اتفاقية كوتاهية ومعاهدة هونكار - تساعدها على تنفيذ خطتها. وقد تحقق ذلك لها فى معاهدة لندن ١٨٤٠[١]. وعند الرافعى أن المسألة المصرية بدأت فى الظهور مع الحملة الفرنسية بمظهر سياسى وليس اقتصادى فقط ، وطغى العامل السياسى على الإقتصادى فى سياسة إنجلترا حتى نهاية عهد الباشا لتناقض سياساته وإنجازاته مع مطامعها الاستعمارية ، وكانت غايتها إضعاف الدولة المصرية القوية ثم امتلاكها عندما تحين الفرصة[٢]. وإذا كان غربال قد لخص القضية فى أن الظروف التى كانت تمر بها أوروبا هى التى تسببت فى نكبة مشروع محمد علي فى النهاية[٣] فإن عزت عبد الكريم يرى أن الدول الكبرى شهدت ميلاد القوة المصرية بالقلق والحذر ، وتزعمت إنجلترا المقاومة الأوروبية ، ووافقها حرص السياسة العثمانية على الاحتفاظ بـ«الحالة الراهنة» فاتفقت السياستان والقوتان على هدم خطط مصر والاحتفاظ بها فى نطاق الدولة . وهدفت من ذلك عرقلة التوسع المصرى بعد أن قدرت أنه ليس فى مصلحتها ، وكذا هدم السياسة التصنيعية للباشا التى أحرزت بعض النجاحات - رغم الصعوبات - بعد أن فشلت فى إقناعه بالتخلى عنها . ومن ثم كانت معاهدة بالطه ليمان ثم تسوية لندن ١٨٤٠/١٨٤١ [٤]. أما عفاف لطفى فتخلص إلى أن

سياسة التصنيع التى بدأها الباشا كانت سبب معارضة إنجلترا له . لقد حاول أن ينتج المزيد من السلع محلياً ، وأن يمتلك صناعة نسيج نامية ، وسيطر باحتكاره للتجارة على الأسواق المحتملة التى كانت إنجلترا تطمع فيها. لذا صممت إنجلترا على إجهاض سياسته وفرضت عليه معاهدة " بالطه ليمان " التى فتحت الأبواب لتدفق رأس المال الأجنبى والسلع الأجنبية ، وأدت فى النهاية إلى توقف محاولاته لتحقيق الاكتفاء الذاتى والتصنيع ، وكذا إلى حرمان مصر من أى استقلال اقتصادى(٥).

على الجانب الآخر ذهب خالد فهمى- فى عمله المثير للجدل والذى يُعيدنا فى بعض منطلقاته الفكرية إلى ما سبق وطرحته ريفلين (٦) - إلى أن التفسيرات السابقة تقدم قراءة غير دقيقة ، وأن من غير الصحيح الحديث عن أى تهديد محسوس من جانب الصناعة المصرية الوليدة للمصانع الإنجليزية العتيدة ، خاصة وأن أسواق شرق البحر المتوسط كانت تتضاءل كثيراً أمام الأسواق الإنجليزية فى آسيا. وبالتالى فإن مخاوف إنجلترا الحقيقية كانت تأتى - فى الأساس - من جرَّاء التوسع المصرى وتداعياته على المنطقة والوجود الروسى فيها ، وكذا خوفها على سلامة الطريق نحو الهند والمستعمرات الإنجليزية فى آسيا ، ومن توجيه الباشا لفوائض إحتكاراته لتقوية الجيش الذى استُخدم لتهديد الدولة العثمانية . ومن ثم فعنده أن موقف إنجلترا لم يكن تربصاً بمصر ، وكان فى الأساس ينبع من اعتبارات سياسية(٧) . أما عبد الستار البدرى فتأسست رؤيته للقضية على أن التدخل الأوروبى وتدمير مشروع الباشا لم يكن إلا بسبب الخوف على " التوازن " فى أوروبا ، والذى هدده المشروع فى الصميم(٨).

ومن جانبنا نبادر إلى القول بأن موقف إنجلترا - كمثال - لا يمكن دراسته بقدر من الموضوعية إلا فى إطار العلاقة الجدلية بين مصالحها الاقتصادية وأطماعها السياسية من ناحية ، وبين مصالح وأطماع ومواقف القوى الكبرى من

ناحية أخرى . وربما فسر لنا ذلك كيف أن مشروع ضم الشام بقدر ما خطط الباشا له ونجح فى تنفيذه .. بقدر ما أثبتت الأحداث أن خططه هذه كانت الأكثر مجازفةً ؛ وبقدر ما كان الأسرع فى نجاحاته .. بقدر ما كان الأسرع فى فشله ؛ وبقدر ما كان بمثابة ذروة قوته وتوسعاته واقترابه من الاستقلال .. بقدر ما كان فى النهاية السبب الرئيسى فى إضعافه وتحجيم دولته وبُعده عن الاستقلال ، بل ومأساته .

ظهرت الإرهاصات الأولى لمشروع الشام منذ عام ١٨١٣م حين طلب محمد علي الإشراف على قافلة الحج الشامى ، ولكن السلطان محمود الثانى رفض طلبه وقاية له " من أنظار الحساد وأنظارهم المسمومة " !! ولعدم إثقال كاهله بغائلة أخرى[٩]. على أنه ما أن حل عام ١٨٢٥ إلا وكان المشروع قد أصبح واضحاً فى ذهنه[١٠]. وإذا كانت أحداث المورة قد عطّلت تحقيقه مؤقتاً ، إلا أنها وجهت نظره لضرورة الحصول على " غطاء سياسى " أوروبى ، ومحاولة استغلال تناقضات المسألة الشرقية، وكذا المصالح بين الدول الأوروبية الكبرى.

كان الباشا يعلم أن إنجلترا الأقوى حربياً وسياسياً واقتصادياً فى العالم . فهى التى قادت الجميع فى التصدى لبونابرت وفرنسا فى مصر وأوروبا ، ثم فى نوارين (نفارين) . وإذا كانت قوتها العسكرية تعود لامتلاكها أقوى أسطول حربى[١١] فإن قوتها الاقتصادية تعود لتقدمها الصناعى وتفوقها التجارى . لذا حاول التقرب منها ونيل موافقتها على مشروعه التوسعى ، مُستغلاً مصالحها فى الهند والشرق الأقصى والصراعات الأوروبية على التجارة والنفوذ فى الشرق الأدنى[١٢] والتى كان على دراية بها من البداية[١٣] وحتى النهاية[١٤] . وفى هذا الإطار حاول الاستفادة منها ، بل والتحالف معها والاعتماد عليها . لقد راهن على وقوفها بجانبه إذا ما نجح فى تقديم التسهيلات لها ؛ فتبادل التجارة – استيراداً وتصديراً – مع الإنجليز ، وأكرم الذين يفدون منهم لمصر[١٥] وتعاون فى نقل بريد إنجلترا إلى الهند[١٦] بل و" تهاون " مع بعض الإنجليز الذين قاموا بـ" سرقة الآثار " المصرية الفرعونية[١٧]. ونستطيع القول أن الإنجليز شجعوه

على الميل للاعتقاد بوقوف بلادهم معه[١٨] وأعطوه العديد من الدلائل على إمكانية التعاون المشترك ، خاصة وأن مصالحهم الاقتصادية كانت تفوق مواقفهم السياسية ، على الأقل حتى أوائل عام ١٨٣٢ . وبناء على ذلك شرع فى غزو الشام بشتى الذرائع منذ نوفمبر ١٨٣١م [١٩] .

ومثلما كان الساسة الإنجليز على علم بمشروعه لغزو الشام منذ بداياته [٢٠] كانوا أيضاً على علم - منذ أوائل ١٨٣٢ على الأقل - بأن الباشا يريد الاستقلال بالجانب العربى من الدولة " لأن مصر لا تكفيه " ومن ثم يُريد ضم الشام ثم حلب وبغداد ، على أساس أن العربية فى تلك الأقاليم " هى لغة الناس " وأن " ثلاث سنوات - وفقاً لحساباته - ستكون كافية لإدماج هذه الفتوحات" وهذا ما أوضحته رسالة القنصل الإنجليزى العام فى مصر " باركر " للسفير الإنجليزى باستانبول " كاننج" التى أشار فيها إلى اعتقاده بأن السلطان يستطيع الانتصار[٢١]. ولقد شاطره كاننج الرأى خاصة أمام تزعزع وضع إبراهيم أمام عكا [٢٢].

على أن ذلك التفاؤل سرعان ما ثبت خطأه ؛ فالأول اكتشف أن المسألة أصبحت شبيهة باليونان ، وأن الدول الكبرى ستجد نفسها مضطرة للتدخل فيها بـ" دبلوماسية نشيطة " بل وبدأ فى التحذير من التقارب المصرى الفرنسى واستخدام الباشا فى غزوه لخطط فرنسية[٢٣] واعتماده على مساعدات فرنسا[٢٤]. أما الثانى فمع حديثه عن استعدادات العثمانيين العسكرية[٢٥] إلا أنه أفاق على خطورة موقف السلطان السياسى والاقتصادى والعسكرى مما سيضطره لطلب مساعدة دولة صديقة، أو حتى طلب مساعدة روسيا. ومن ثم لفت انتباه بالمرستون لضرورة الاهتمام بالقضية لأن الوقت قد حان لتبنى سياسة حاسمة تجاه الدولة العثمانية التى تسير بسرعة نحو الانحلال، مما سيدمر السلام فى أوروبا[٢٦].

بيد أن صُنَّاع القرار السياسى فى لندن لم يُولوا الأمر ما يمكن افتراضه من

أهمية يستحقها وظهر أن مصالح الإنجليز الاقتصادية فى المنطقة والهند هو ما يوجه سياستهم فى الأساس . وبقدر ما وصل إليهم من أن مصالح الإنجليز لم تتضرر فى مصر[٢٧] وأن تجارهم وسفنهم حظوا " بالحماية والمساعدة" [٢٨].. بقدر ما جاءت ردود أفعالهم اقتصادية لا سياسية . وفى الوقت الذى كان الجيش المصرى يُحاصر عكا تمهيداً للاستيلاء عليها أمر مجلس العموم فى يناير ١٨٣٢ بتعيين لجنة على مستوى عالٍ برئاسة شارل جرانت - رئيس مجلس الهند - للبحث فى " الوضع الراهن لشركة الهند الشرقية ووضع التجارة بين بريطانيا والهند الشرقية والصين ". وقد انصب عمل اللجنة على موضوعات مرتبطة " بالتجارة والمال والإدارة " وكانت " الملاحة البخارية بين الهند ومصر " واحدة من القضايا التى ناقشتها . وهكذا جاء التفاوض بين الباشا وإنجلترا آنذاك حول مصالحها -أو مصالحهما المشتركة- باعتباره قادراً على حمايتها[٢٩]. وحين كانت الحملة قد أنجزت الاستيلاء على الشام ودخلت الأناضول ، كان شيزنى قد قدم تقريره فى سبتمبر لمجلس الهند. ومع أنه كان يرجح الأفضلية التجارية لطريق البحر الأحمر، إلا أنه - ولاعتبارات سياسية وحضارية واقتصادية - مال لطريق الفرات ، خاصة وأنه سيدعم موقف الباشا هناك ويجعله قادراً على الدفاع عن المنطقة ضد أى غزو روسى[٣٠]. ويؤكد ذلك أيضاً ما كتبه كاننج عن ضرورة التعامل التجارى مع مصر ضد رغبة الدولة رغم قرار " العزل والحرمان " الصادر من السلطان ضد الباشا ، وكذا رغم قرار الحصار الاقتصادى على مصر[٣١].. بمثل ما تؤكده علاقة التاجر الإنجليزى بريجز Briggs مع الباشا منذ ذلك الوقت[٣٢]. ولما كانت مصالح إنجلترا مع مصر أكثر مما كانت مع الدولة فقد آثر ساستها عدم التدخل " إلا عند الضرورة.. لتدعيم مصالحنا التجارية " بمصر. وفى هذا الإطار صدرت الأوامر إلى باركر بالتعاون الإيجابى مع الباشا، حتى فى طلبه بعض الضباط لقيادة السفن[٣٣] كما اجتمع باركر مع بوغوص الذى بدا شاكراً " لعدم تسليم إنجلترا بمطالب الباب العالى بوقف كل التجارة الأوروبية مع مصر" [٣٤] بل

ونظر بعض الساسة الإنجليز بتخوفٍ وتحفظٍ إلى إمكانية أن يطلب السلطان مساعدة إنجلترا لأن ذلك سيضر بمصالحها بأراضى الباشا [٣٥] .

من جهته حاول الباشا تشجيع ذلك ، بل والاستعانة بخدمات الإنجليز بعد أن أبدى عدم رغبته فى تدمير الدولة العثمانية[٣٦]. ولمرات عديدة تورد الوثائق أن سفناً إنجليزية حملت الذخائر للجيش المصرى فى الشام[٣٧] وكذا وجود الكثير من الإنجليز فى خدمة الباشا آنذاك[٣٨] بل وطلبه من باركر مساعدته للحصول على خدمات المزيد ، وأن القنصل خشى فقط من أن معرفة الجانب الآخر بالأمر "سيوقع ضربة قاسية" لنفوذ بلاده وسطوتها فى استانبول[٣٩] التى طلبت من أصدقائها منع تقديم أية مساعدات لمصر[٤٠]. بل لقد طلب الباشا رأى باركر فى بعض الأمور العسكرية[٤١].

حدث هذا فى الوقت الذى أرسل فيه القنصل الإنجليزى فى صيدا " فارين" برسالة فى غاية الأهمية إلى بالمرستون - أواخر مايو ١٨٣٢- أوضح فيها أن مشروع الباشا سيقضى على نفوذ إنجلترا ووضعها فى الدولة العثمانية التى يمكن تنمية إمكاناتها وقُدراتها للقيام بدورها . أما الدولة التى يريد الباشا إقامتها فستكون شاسعة وتضم بلاداً قيِّمة وتحتل موقعاً بحرياً هاماً ووضعاً سياسياً مُتميزاً وهو ما لا يتناسب وسياسة إنجلترا . أما ما يُبديه من سعادة لأى تأييد أو تشجيع من أي دولة أوربية حالياً فسيتغير عند استقلاله. و" التاريخ والواقع " يقولان أنه سيبحث عن أصدقائه السياسيين بين الدول التى لديها أفكاراً مثله ضد استانبول ، وستكون روسيا على الأرجح هى الصديقة المُحتملة له ، لصلاتها الجغرافية والسياسية بمصر وسوريا . وإذا لم تتدخل إنجلترا بشكل عملى فى القضية فلن تتدخل دولة أوروبية أخرى. تحدث أيضاً عن الخطورة العسكرية والبحرية لتوحيد هذا الكيان فى دولة واحدة ، سيما عند سيطرته على بحار المنطقة ووصوله إلى حدودٍ بريةٍ مع بلاد ضعيفة ومُضطربة تقع على الحدود مع الهند التى لإنجلترا معها "علاقات ومصالح مهمة " وفى الوقت نفسه وجودها فيها غير مستقر . وانتهى إلى أن هذه الأمور" تستدعى

شكوككم .. ومن ثم لاتوجد فائدة يمكن لإنجلترا الحصول عليها وتتساوى مع النتائج التى ستتمخض عن قيام تلك الإمبراطورية. إن محمد علي- من الناحية المنطقية - لن يكون غافلاً عن مثل تلك الاعتبارات وهو ما يُحتمل أن يُضِرّ بشكل عكسى بعلاقة دولته وإنجلترا " [٤٢].

ورغم أهمية الرسالة فى الإشارة للخطورة السياسية والاستراتيجية والاقتصادية لدولة الباشا مُستقبلاً على مصالح إنجلترا فى المنطقة وليس فى الهند وفارس فقط ، لم يتخذ بالمرستون موقفاً " سياسياً " مُتشدداً من الباشا الذى تحدث عن ضرورة إلحاق بر الشام بمصر " لاستتباب الأمن " [٤٣] ولا من إبراهيم الذى طلب إعلان الاستقلال[٤٤] واستكتاب بعض الصحف الإنجليزية للدفاع عن " المسألة المصرية " [٤٥]. لقد تمثل رد فعله فقط فى طلبه من باركر معرفة أسماء الضباط الإنجليز الذين يخدمُون بأسطول الباشا ، وما إذا كان أحدهم يحصل على معاش . أما باركر فبالإضافة لاهتمامه بنشاط ميمو المتزايد واجتماعاته المُطولة والسرية مع الباشا [٤٦] وأنه يفعل كل ما فى إمكانه لتقوية الانطباع بصداقة الأسطولين الفرنسى والإنجليزى للباشا ، وكذا التعاون الوثيق بين مصر وفرنسا[٤٧].. اهتم بنقل مواقف القناصل من قرار الحظر التجارى على مصر ، ومناوراتهم للتهرب من تنفيذه [٤٨]. بل ونقلت رسائله حالة الانتعاش التى يعيشها بلاط الباشا وأن الأوروبيين - المُطمئنين تماماً على تجارتهم ويتلقون كل المُساندة - أصبحوا أكثر قلقاً على نتيجة الصراع ويشجعون " المتمرد " لما يمكن أن يجنوه من امتيازات فى المستقبل[٤٩] .

على كل فإن موقف إنجلترا - الذى يتخذ من المصالح الاقتصادية أساساً للموقف السياسى - اتضح أكثر منذ أغسطس ١٨٣٢ . فنتيجة للهزائم قدمت الدولة العثمانية - من خلال وزير الخارجية ثم السلطان - مُقترحات للسفير الإنجليزى لديها بعقد تحالف مع إنجلترا " نظير أي امتيازات معقولة " [٥٠] كما طُلب منه استخدام نفوذ بلاده لضمان بقاء العلاقات السلمية بين الدولة وفارس، ولتأييد سلطة الدولة فى بغداد من خلال نفوذ القنصل الإنجليزى[٥١]. وبينما

أرسل كاننج بالتوصيات لقنصلى إنجلترا فى فارس[٥٢] وبغداد[٥٣] دون انتظار توجيهات لندن.. فإن بالمرستون لم يوافق على طلب الدولة للتحالف رغم ميل كاننج لذلك . بل والأكثر أنه كتب إلى باركر لتأنيبه على عدة أمور فى علاقته بالباشا ومنها أنه أشار إليه باعتباره " الوالى السابق " Ex Viceroy وبذلك . ودون داع - خلق نوعاً من الخشية بين التجار وغيرهم من الإنجليز المقيمين بمصر علَى أمنهم وثرواتهم . ومنها أنه فى عدة رسائل له وفى أحاديثه المختلفة مع العديد من الأشخاص سمح لنفسه باستخدام مصطلح سموه His Highness وأنه بذلك يعمل ضد روح الأمر الصادر إليه من كاننج ووزارة الخارجية بأنه «أثناء النزاع .. يتعين إبقاء النفوذ الإنجليزى فى مصر ، وإنك أنت والتجار البريطانيين ينبغى أن تبحثوا عن الحماية ، وفى غياب أي أوامر بخلاف ذلك .. من المهم حصولك على نوع من الصداقة الشخصية مع الباشا ووزرائه ، تلك الصداقة التى ينبغى أن تُعينك على منع أى تأثير سيئ بالنسبة للتجار والمصالح البريطانية فى مصر" [٥٤]. وفى مقابل ذلك تسامح إبراهيم آنذاك مع مركب إنجليزى كان مشحوناً بالمؤن الغذائية [البقسماط] للجيش العثمانى ، فأطلق سراحه " إكراماً للجانب الإنجليزى " [٥٥]. كما أن الضابط الإنجليزى " مونسيل " قام أوائل أكتوبر بنقل رسالة محمد علي للقبطان باشا شرحت وجهات نظره بوضوح ومن ثم إمكانية التوصل لتسوية [٥٦].

مما سبق يتضح لنا أن إنجلترا - وبالمرستون - لم تكن تميل حتى ذلك الوقت لعقاب الباشا ولا حتى التشدد معه ، بل فضَّلت " الحياد " . وإذا كانت قد انشغلت آنذاك فى أمور عديدة مثل مشاكل الإصلاح النيابى واستقلال بلجيكا عن هولندا والمشكلة الأيرلنديه والغزو الروسى لبولندا [٥٧].. فإننا لا نُجانب الحقيقة إذا قُلنا أيضاً إن " مصالحها " فى المنطقة عند الطرفين كانت وراء ذلك " الحياد " وأنها - على الأقل حتى عام ١٨٣٣ - كانت مطمئنة إلى الأمور ، لاسيما فى ظل علمها - على ما يبدو - بسياسة روسيا الجديدة تجاه الدولة العثمانية منذ ١٨٢٩ والتى قررت - وبناء على تقرير لجنة كوتشوبى ، وعلى

خلاف سياسة روسيا السابقة - اتباع سياسة عدم الاعتداء على الدولة العثمانية[٥٨] . وكذلك لكونها كانت ترى أن الباشا يمثل مصلحة لها ويمكن استخدامه وتطويعه ، ولعل استمرار رفضها مساعدة الدولة ما يؤكد ذلك. ففى١١ أكتوبر ١٨٣٢ جدَّد الجانب العثمانى طلب المساعدة من القنصل الإنجليزى فى ثيرابيا " ماناديفيل " وعرض عزم السلطان إرسال نامق باشا بخطاب لملك إنجلترا يطلب فيه نجدة بحرية للمساعدة فى تدمير قوة الباشا البحرية [٥٩]. وفى ١٨ أكتوبر أبلغ الريس أفندى " وزير الخارجية " ماناديفيل بتفاصيل مهمة نامق ، لكن ماناديفيل اعتذر بعدم وجود اتفاقية للمساعدة بين الدولتين . وهنا أوضح الريس أن الأحداث غير المتوقعة هى التى أرغمت الباب العالى على طلب المساعدة باعتبارها "واجباً " وليست "مطلباً" من تلك المطالب المعهود تبادلها ، وأن نامق باشا ستكون لديه سلطة وضع تفاصيل التعهد الذى تقنع حكومة إنجلترا به لتقديم المساعدة[٦٠].

حدث ذلك فى الوقت الذى تلقى فيه بالمرستون ست رسائل تشير لخطورة الموقف . الأولى بأن الأسطول العثمانى لا يستطيع مواجهة نظيره المصرى[٦١] . والثانية بالمحاولات الفرنسية لإقناع العثمانيين بعقد تسوية لوضع نهاية للحرب ، وأن المصلحة الحقيقية هى فى ذلك لأن استمرارها سيترتب عليها فقط هزيمة أكيدة للدولة[٦٢]. والثالثة بحضور المبعوث الروسى" بوتينيف" لاستانبول ومقابلته للسلطان[٦٣]. والرابعة بأن الباشا لم يعد أمامه من حل وسط : فإما النجاح التام لمشروعه الجسور أو الفشل التام[٦٤]. والخامسة بأن جيش الباشا سيواصل زحفه لاستانبول[٦٥]. والسادسة بأن السلطان يريد خوض الصراع حتى النفس الأخير ولا يريد المفاوضات[٦٦]. ورغم هذه الرسائل الخطيرة لم يتحرك بالمرستون لاتخاذ موقف واضح ضد الباشا ، بل واستمر على موقفه الرافض تقديم المساعدة للدولة العثمانية !.

وأمام سرعة الأحداث وخطورتها كلف الباب العالى - أوائل ديسمبر ١٨٣٢-

سفير الدولة فى فيينا " موروجينى " بإجراء المفاوضات فى لندن ، حيث كرَّر رغبة بلاده فى الحصول على المساعدة البحرية ، واستعدادها لدفع أي نفقات ومنح الإنجليز مزايا جديدة وتسهيلات لنقل تجارتهم[٦٧]. ورغم التنازلات المُغرية طلب بالمرستون من ماندیفيل الرد بإبداء " الأسف الشديد لثورة الباشا " وثقة إنجلترا بقدرة السلطان على إعادته " للهدوء " و" صعوبة " تقديمها المساعدة لأن الأمر " ليس كما يتصوره الباب العالى" وأنها ستقوم سريعاً بالتعبير عن «استيائها " للباشا التى " تأمل " فى عقده تسوية سلمية مباشرة مع السلطان ، وأنها ستفعل كل ذلك نظراً للصداقة والمصالح بين الدولتين والثقة التى يوليها السلطان فى حكومة ملك إنجلترا !![٦٨]. ورغم هذا لم تيأس الدولة وحمل نامق رسالة من الصدر الأعظم لبالمرستون فى ١٧ ديسمبر من العام نفسه ، شرح له فيها من جديد خطورة ما قام به " الخائن " على مصالح الدولة والدول الأوروبية التجارية ، ومن ثم كرَّر الرجاء بإرسال ١٥ سفينة حربية لتدمير أسطوله[٦٩] .

وفى الوقت نفسه أرسل كاننج برسالة لا تقل أهمية أوضح فيها أن وجود الدولة ومستقبلها أصبحا فى مهب الريح بسبب مشروع الباشا الذى سيؤثر فى حالة نجاحه على مصالح إنجلترا التجارية فى المنطقة وعلى مصالحها وممتلكاتها فى الهند ، كما أنه يمثل تهديداً خطيراً على مصالح أوروبا ، بل وعلى الوضع برمته فى أوروبا . وإذا كان هدف إنجلترا والدول الأوروبية إقامة الدولة كحاجز ضد روسيا ، فذلك يستدعى مساعدتها . وينبغى على إنجلترا - بمفردها أو بالاتفاق مع أيٍّ من حلفائها - مساعدة الدولة خاصة وأنها ستحصل على مزايا ليست بالهيِّنة ، وأن ذريعة التدخل موجودة : فالسلطان طلب المساعدة ، والباشا طلب الوساطة. وأياً كانت الاعتراضات المُحتملة حول الانفاقات أو غيرها .. فالنتيجة المتوقعة أن مصالحها ستستفيد ، وستُعطى نفوذاً هاماً ، كما أن ذلك سيكون له أعظم الأثر على الإصلاح فى تركيا . واختتم رسالته بأن الدولة " يمكن أن تتفتت .. وسيكون رجلاً جيداً ذلك الذى يتعهد بالاستجابة لحمايتها بواسطة أى جهود سياسية إنسانية . لكن حكومة جلالته

يمكن أن تبقى متأكدة من أنها بتركها بمفردها تكون قد تركتها لأعدائها "[٧٠] .

والحقيقة أن الرسالة توضح العديد من الأمور ؛ منها قدر التردد فى موقف إنجلترا حتى ذلك الوقت . وإذا كنا قد رأينا أن هذا التردد كان لرُجحان مصالحها عند الباشا أكثر مما هى عند السلطان ، فإننا نرى هنا أن نفقات الحملة كانت أحد أسباب ذلك لاسيما أمام حالة الفقر التى تعيشها استانبول ، وعدم وجود الاعتمادات لدى بالمرستون نفسه ، ووجود معارضة فى لندن - فى ظل الاختلاف الحزبى - ضد الدولة تطالب بتركها لتلقى مصيرها المحتوم[٧١]. والرسالة تؤكد أيضاً أن مصالح إنجلترا التجارية فى المنطقة - وليس فى الهند فقط - كانت على رأس مُوّجِّهات سياستها ، بالإضافة إلى الخوف من امتداد النفوذ الروسى ومن التداعيات السياسية والاقتصادية لمشروع الباشا على الأوضاع فى المنطقة وأوروبا والهند . وأخيراً توضح أن ذريعة التدخل كانت هى الأخرى من مشاكل إنجلترا لا سيما فى ظل مقررات وتوازنات تسوية فيينا . ولذلك فرغم صحة ما أورده البعض من أن مشروع الباشا فى أبعاده السياسية إنما تعاصر مع تحولات عالمية ومحلية ضخمة - خاصة فى ظل تسوية فيينا ، والتفوق البحرى البريطانى ، وتدخل روسيا فى شؤون أوروبا ، وضعف الدولة الذى جعل " العالم العثمانى" تحت رحمة الأقدار[٧٢].. إلا أنه من الصحيح أيضاً أن مُقررات تسوية فيينا ١٨١٥ لم تتناول الموقف الأوربى تجاه المنطقة بما كان يعنى أنها ستبقى " مفتوحة " أمام كل دولة لتقوم بما تستطيعه فيها . وبقدر ما كانت لفرنسا وروسيا أطماعها ، بقدر ما كان لانجلترا أيضاً . على أنه كان من الضرورى دائماً لكل دولة - وخاصة إنجلترا - البحث عن " ذرائع التدخل " .

ومن المهم هنا التأكيد على أن إنجلترا حتى ذلك الوقت نحت منحى" حيادياً" بين الطرفين. لكن هذا الحياد كان يتضمن بعض المظاهر الإيجابية غير المباشرة تجاه الباشا . فالتوازن العسكرى يميلُ لصالحه ، وتغيير التوازن يعتمد أساساً على مواقف القُوى الكبرى ، وأهمها إنجلترا . وبالتالى فهذا الحياد مما يضر بالدولة ويفيد مصر تماماً . بل وفى ظل " الحياد " قدّم الإنجليز خدمات

مهمة للجانب المصرى بدايةً من الوَساطة السياسية[٧٣] مروراً بالمساعدات البحرية[٧٤] وصولاً للتجسس [٧٥]. وفى مُقابل ذلك أعطى الباشا "دليلاً إضافياً على مدى التفاهم الجيد .. والمودة التامة " حين عيَّن ابن القنصل باركر " دون طلب " فى وظيفة حساسة ، ليكون السكرتير الخاص للغات الأوربية للقائد العام للقوات البحرية المصرية[٧٦]. وعندما جاء قنصل جديد ، فإن الباشا أصدر أوامره بأن يُحتفى به[٧٧]. وهذا كله يعنى أن علاقته بالإنجليز كانت طيبة حتى ذلك الوقت ، وأنهم لم يقفوا موقفاً يتعارض بشكل جدى مع مشروعه .

بيد أن هواجس السياسة الإنجليزية تراكمت وتداخلت فى أواخر ١٨٣٢ . لقد تلقى الجيش العثمانى هزيمة ثقيلة فى قونيه - ٢٠ / ٢١ ديسمبر - وأُسِر الصدر الأعظم رشيد باشا[٧٨]. ووصل مبعوث القيصر مورافييف استانبول فى مهمة للسلطان والباشا وكانت مُقلقة للندن[٧٩]. وبعدها سحبت روسيا وكيل قنصلها من مصر" وأصدرت أوامرها لجميع الرعية والموظفين والتجار تتضمن المنع عن تقديم أي معونة لعُصاة مصر " [٨٠]. وفى الوقت نفسه بدأ الباشا وابنه فى إثارة مسألة عزل السلطان محمود[٨١] وناقش إبراهيم الصدر الأعظم (الأسير) فى الأمر[٨٢] وبُدئ فى إرسال الرسائل إلى والى البوسنة ومُفتى مناستر وخازندارها[٨٣]. كذلك اجتهد إبراهيم فى الحصول على فتاوى من جهات الشام لتأييده[٨٤] وفى الوقت نفسه عزم على غزو قبرص ، وأرسل إلى قاضيها ومحصلها يأمرهما بالخضوع وعدم المقاومة[٨٥]. حدث هذا فى وقت أصدر فيه السلطان - مُضطراً - فرمانين بالرضى عن الباشا وابنه وإعطاء الأول حكم مصر وكريت ، بالإضافة إلى إيالتى صيدا وطرابلس الشام ومديريتا القدس ونابلس " على وجه الإلحاق "[٨٦] كما أعاد إلى إبراهيم إيالة الحبش ومديرية جدة[٨٧]. وتم إرسال خليل باشا للتفاوض مع محمد علي[٨٨]. ورغم محاولة فرنسا آنذاك إقناع محمد علي بالتفاوض والصلح لخوفها من إمكانية التدخل المسلح لروسيا ، بل وإمكانية تدخل قوة أخرى - إنجلترا - لمصلحة السلطان[٨٩] .. فإن إبراهيم كان يسير فى طريقه بكل سُرعةٍ مُمكنةٍ نحو

استانبول لعزل السلطان " الملعون " غير عابئ بكل ما سبق ، ولا بتدخل روسيا وغيرها من الدول الأوروبية التى رأى أن الوقت لن يسعفها بمنعه وستكون القضية " انتهى أمرها " إذا حاولوا الاحتجاج[٩٠] . وفى هذا الإطار استمر فى استثمار وجود الصدر الأعظم " الأسير " معه لإرسال الرسائل إلى قادة الجيش العثمانى وغيرهم من الرجال المؤثرين فى استانبول للمساعدةِ على تنفيذ خطته[٩١].

وفى ظل ذلك كله بدأت إنجلترا فى الإقدام -ولأول مرة- على تطوير موقفها السياسى من الصراع من خلال خطوتين : تمثلت الخطوة الأولى فى ترشيح كامبل- فى ٧ يناير ١٨٣٣- ليكون قنصلاً عاماً لها فى مصر " نظراً للحالة العصيبة للأمور"[٩٢]. وأما الثانية فتمثلت فى تأييدها لمساعى الوساطة الفرنسية على أساس وقف إبراهيم زحفه نحو استانبول ، وإعطاء مصر عكا ونابلس وطرابلس والقدس " وأن هذا الأساس لن يتغير أبداً ولا ينبغى أن تجرى فيه مباحثة ولامناقشة"[٩٣]. ومن المُحتمل أن ما وصل بالمرستون آنذاك عن توقف إبراهيم فى كوتاهيه ، وتراجع العثمانيين عن قبول المساعدة الروسية ، وأن فرنسا تبذل جهدها لتسوية الأمور بشكل سلمى.. شجعه على متابعة هذا الموقف[٩٤].

فى هذا الإطار وافق الباشا ، وتحت الضغط الفرنسى المدعوم من إنجلترا وروسيا[٩٥] والذى وصل إلى حد إخباره بأن " بعثة نامق باشا إلى إنجلترا حظيت باهتمام ملحوظ "[٩٦].. على التنازل عن مطالبه فى سنجقى إيج إيل والعلائية ، ولكنه أصرَّ على ضم أدنه[٩٧]. ورغم رفض العثمانيين ذلك فى البداية[٩٨] إلا أنه أمام تصميم إبراهيم على أخذها[٩٩] أو إسنادها إليه حسماً للنزاع[١٠٠] وأمام تصميم محمد علي أيضاً حتى لو رفضت الدول الأوروبية ذلك ووصل الأمر إلى حد القتال[١٠١] .. بدأت بشائر الموافقة على إسناد تحصيل إيالة أدنه إلى إبراهيم باشا فى الظهور[١٠٢] .

على أنه منذ ذلك الوقت أيضاً - فبراير ١٨٣٣- كانت السياسة الإنجليزية

قد شهدت تغيراً مُثيراً تجاه مشروع الباشا التوسعى وأصبحت ترى أنه " غير مقبول ". أما السبب الرئيسى فتمثل فى استعداد روسيا للتدخل العسكرى ضد مصر بعد قونيه ، ووصول الطلائع الأولى من قواتها البحرية . لقد حمل هذا التدخل الكثير من الأخطار على مصالح إنجلترا - الاستراتيجية والاقتصادية - فى المنطقة وعلى طرق مواصلاتها للهند ومصالحها هناك ، وعلى التوازن الأوربى. بمعنى آخر فإن ما كان من هواجس الخوف من تداعيات مشروع الباشا على تدخل روسيا بدأ يتحول إلى حقيقة . ولقد حملت التوجيهات السرية التى أُعطيت للقنصل الإنجليزى الجديد فى مصر " كامبل " تلك السياسة / الرؤية الجديدة ، فتضمنت رفض المساعدة الروسية للدولة العثمانية " لأنها ستؤدى لخلخلة وضعها " وزيادة الكراهية والمشاكل فى المستقبل ، وأن إنجلترا رغم عدم نيتها تقديم مساعدة عسكرية للسلطان إلا أنها تُولى أهميةً كبيرةً لبقاء دولته كما هى لما لذلك من تأثير إيجابى على توازن القوى فى أوروبا ، وهى فى المقابل ستقدم كل المساعدات السياسية له " بنفوذها وخبرة موظفيها ". ورغم عدم وجود أوامر محددة حول المفاوضات فإن مشروع التسوية الذى يمكن أن تقدمه إنجلترا للطرفين للاتفاق لا يخرج عن إعادة الباشا لوضعه السابق كحاكم لمصر . أمَا وأن السلطان أُجبر على طلب السلام ، فإن مثل تلك التسوية يصعُب عقدها . ومن ثم فالخطة الأخرى المُمكنة هى حصوله على سوريا مع تعهده بدفع الجزية والمساعدة العسكرية للسلطان . فإذا اتضح فى أى وقت أن المفاوضات ستفشل وأن الباشا يهدد بتجديد الحرب ، فينبغى التوضيح له "بقوة ودون مداراة " الأهمية التى تُوليها إنجلترا لاستمرار الدولة وتكامل أراضيها باعتباره هدفاً أوروبياً وأنها لا تستطيع أن تنظر بخلاف ذلك لتمزقها أو انهيارها"(١٠٣) .

وهكذا فإن "الهدف الاستراتيجى" لإنجلترا - من أوائل ١٨٣٣ وحتى أوائل ١٨٣٤- كان يتمثل فى القضاء على كل توسعات الباشا . بيد أن تنفيذه لم يكن مُمكناً أمام التعقيدات الكثيرة الموجودة . ومن ثم ستلجأ إلى " تكتيكات مرحلية "

تجمع بين الاقتصاد والسياسة لتنفيذ استراتيجيتها فى النهاية وعلى المدى الطويل نسبياً . ومن الواضح أن الخطوة الأولى فى تلك الاستراتيجية تمثلت فى وضع " اتفاق " سلمى بين الباشا والسلطان يتضمن إخراج القوات الروسية من الأراضى العثمانية. أما الخطوة الثانية فتمثلت فى إعادة الباشا إلى حدود مصر فقط. ولتنفيذ الخطوة الأولى اتجهت إنجلترا للاتفاق مع فرنسا والنمسا ، رغم تباين المواقف . وهكذا جاءت اتفاقية كوتاهيه (٨ أبريل - ٦ مايو ١٨٣٣) التى لجأت فيها إنجلترا - نظراً للخطر الروسى- للضغط " سياسياً " على الباشا بشكل أكثر صراحة وقوة لإنهاء مشكلته مع الدولة العثمانية دون حصوله على أدنه ، بل وعززت أسطولها شرق المتوسط[١٠٤] وهددت بحصار أسطولها للإسكندرية بالتعاون مع الأسطول الفرنسى[١٠٥]. على أن إنجلترا ثبت لها صعوبة إجبار الباشا على التخلى عن أدنه ، بسبب موقف فرنسا والنمسا: ففرنسا وافقت على إعطاء إبراهيم الإدارة المالية لأدنه واعتبرت " أن بقاء قوات روسيا بالبوسفور أو زيادتها " هو المشكلة[١٠٦] . أما النمسا فاعتبرت أن التسوية مع التنازل عن أدنه مناسبة وقوية ، واقترحت أن تشترك الدول الأربع فى ضمان سلامة أراضى الدولة. وفى الوقت نفسه قلّل مترنيخ من وجود أي نيات توسعية لروسيا فى الدولة وأن " لديه ثقة كبيرة " فى ذلك[١٠٧]. وفى ظل ذلك الوضع اضطُرت إنجلترا للقبول بموقف فرنسا بخصوص الباشا بما يعنيه من " الانصياع" لها فى التصدى للوجود الروسى ، خاصة وأن فرنسا شكّكت فيما قاله مترنيخ عن نيات القيصر السلمية . وفى هذا الإطار بدأ الأسطول الإنجليزى فى التحرك نحو الدردنيل [١٠٨]. وإذا كانت فرنسا صممت على دخول أسطولها الدردنيل لطرد الروس، فإن إنجلترا والنمسا أخذتا فى تخفيف حدة هذه الرغبة للحيلولة دون المواجهة[١٠٩] خاصة وأن روسيا نفسها أبدت بعض الدلائل على رغبة حقيقية لسحب قواتها من الأراضى العثمانية[١١٠] .

على أنه باستطاعتنا القول أن السياسة الإنجليزية - بعد كوتاهية - وجدت نفسها وقد " حققت " فشلاً ذريعاً فى عدة نواح متداخلة أثارت إنزعاجها ، سواء

فيما يتصل بمصر أو روسيا أو الدولة العثمانية . فالباشا حقق طموحاته فى التوسع ، ولكنه جرَّ تدخلاً روسياً فى الدولة . وبينما كانت إنجلترا تسعى لإنهاء هذا التدخل ، نجحت روسيا من وراء ظهر الجميع فى توقيع اتفاقية هونكار أسكله سى Hünkar Iskelesi يوليو ١٨٣٣ مع الدولة العثمانية والتى كانت فى غاية الخطورة لأنها أعطتها العديد من الامتيازات الإستراتيجية على حساب إنجلترا وكل الدول الكبرى . ونتيجة لذلك أصبح نفوذ إنجلترا فى استانبول - ومصالحها - مُعرَّضاً للتراجع لحساب روسيا التى لم تكن إنجلترا بقادرة على إلغاء معاهدتها بالقوة[١١١]. وأمام ذلك أصبح مشروع الباشا مُزعجاً لها ، خاصة لتناقضه وتأمين طرق ملاحتها البحرية نحو الشرق . لقد رأت فى المشروع تكراراً للخطط النابليونية[١١٢] .

فى مواجهة تلك الأخطار " الحقيقية " عدَّلت إنجلترا من جديد استراتيجيتها ونشطت سياستها - منذ بداية ١٨٣٤- لتحقيق هدفين رئيسيين ومتداخلين هما حسب الأولوية : التصدى للوجود والنفوذ الروسى فى الدولة العثمانية للقضاء عليه، بل واستبداله بوجود ونفوذ إنجليزى؛ والتعامل مع الباشا لتدمير ما أنجزه وإعادته لمصر فقط . ونستطيع القول أن أهدافها فى تلك المرحلة كانت سياسية قبل أن تكون اقتصادية ، وإن توسلت بالاقتصاد فى الأساس باعتباره " تكتيكاً " فعالاً لتحقيق الأهداف السياسية .

ففى البداية أوّلت إنجلترا - بالاتفاق مع فرنسا - اهتماماً كبيراً لإخراج القوات الروسية ، لاسيما مع استمرار الاستعدادات الحربية الروسية فى البحر الأسود و" حالة المد فى الشعور الروسى للاستيلاء على تركيا "؛ وفى هذا الإطار اعتُبر ما أعلنه القيصر من " نيات سلمية " على أنه " مراوغة تستحق الاستعداد للحرب التى لا يمكن تجنبها لفترة طويلة ". كما أكدت إنجلترا - وفرنسا - على أنها لن تتخذ موقفاً شبيهاً بالموقف الذى انتهى بتقسيم بولندا[١١٣]. وقد غذى ذلك الرأى ما تم تناقُله آنذاك عن توقيع النمسا وروسيا لاتفاقية مونشينجراتز (١٨ سبتمبر ١٨٣٣) غير المعروفة بنودها . آنذاك . على

وجه الدقة [١١٤]. وعندما سحبت روسيا قواتها ، اتجهت إنجلترا للتشكيك فى نيات روسيا السلمية، خاصة وأنها لم تتخذ أي خطوات فى موانئها لنزع السلاح، بل إن قواتها البرية والبحرية كانت تتأهب على قدم وساق . وبناء على ذلك استمرت إنجلترا فى التنسيق مع فرنسا بخصوص وجود أسطوليهما فى شرق البحر المتوسط وتعزيزهما وإعدادهما لضرب الحصار التام على الدردنيل عند اللزوم[١١٥]. ورغم تدخل النمسا من جديد لتأكيد " النيات السلمية لروسيا " وأن أسطول روسيا فى البحر الأسود ليس فى حالة تأهب ، وأن الدولة ستُترك وشأنها [١١٦] إلا أن ذلك لم يؤثر كثيراً فى السياسة الإنجليزية لأن هدفها الأساسى كان أبعد من ذلك ، وتمثل فى محاولة إلغاء معاهدة هونكار .

فى الوقت نفسه أثارت إنجلترا فى وجه الدولة قضية مرور السفن الحربية الروسية عبر المضايق وصلته بمعاهدة هونكار ومدى تناقضها مع معاهدة ٥ يناير ١٨٠٩ بين الدولة وإنجلترا التى ستطالب بالحقوق التى حصلت عليها روسيا[١١٧]. أما المشكلة الثانية التى أثارتها فى وجه الدولة العثمانية فكانت حرية التجارة ، حيث وقف البرلمان الإنجليزى بقوة خلف حكومته لإلغاء الاحتكارات على أساس أنها " لا تخالف فقط التعهدات السابقة .. بل وتؤدى للحد من التجارة ، كما أنها ضد توسيع وزيادة النشاط الصناعى بين الأمتين .. وأن إلغاءها والسماح بحرية الشراء والبيع سيؤدى بالرعايا العثمانيين إلى تنمية تجارتهم وصناعتهم بشكل كبير ، وإلى زيادة إنتاجهم فى كل الأصناف" [١١٨]. بالإضافة إلى ما سبق اتجهت إنجلترا للتعامل مع الباشا بشكل يُثير له المتاعب ويزيد الموجود منها. ولقد استغلت- ومعها الدول الكبرى- الأزمة المالية[١١٩] التى ظهرت مع بداية ١٨٣٣ [١٢٠] وبعض السلبيات الاقتصادية والإدارية[١٢١] ومحاولاته لتطبيق نظام الاحتكار فى الشام والتى تناقضت مع مطالبها بحرية التجارة [١٢٢]. كما استغلت نظام الامتيازات فيما يتصل بحقوق الأجانب بالشام.

وبينما أراد الباشا أن يفعل فى الشام مثلما فعل فى مصر[١٢٣]..فإن إنجلترا أخذت تدريجياً فى وضع العراقيل المختلفة أمامه تمهيداً لطرده منها وتحطيم

مشروعه التوسعى والاستقلالى. وهكذا شهد عام ١٨٣٤ مشاكل "حقوق الحماية"[١٢٤] وعدم دفع "رسم الجمرك والميرى" على المشروبات الروحية المستوردة لصالح القناصل للتجارة والتربح [١٢٥] بمثل ما شهد تشجيعها للانتفاضات [١٢٦] ووقوفها بالمرصاد ضد محاولاته للتقارب مع روسيا [١٢٧] وترديدها أن روسيا بدأت فى تأليب الباشا ضد السلطان، بحثه على التقصير فى الوفاء بالشروط المالية لاتفاقية كوتاهيه ، ومن ثم أظهرت حرصها على ضرورة التزامه المالى ليتم تجنب أى ذريعة لتجدد النزاع [١٢٧] .. هذا فى الوقت الذى كانت تتابع فيه محاولاتها لتعقيد العلاقة المالية بينه وبين الدولة العثمانية المضطربة أحوالها المالية [١٢٩].

ومع أن الباشا كان قد نجح فى حل المشاكل المالية مع السلطان[١٣٠] إلا أن إنجلترا - وخاصة شركة الهند الشرقية - بدأت فى غضون ذلك فى طرح "مشروع الفرات" الذى اعتقدت فى فوائده الاستراتيجية والاقتصادية لها ، وفى الوقت نفسه يمثل سياسة بعيدة المدى ضد السلطان والباشا وروسيا [١٣١]. بل ولقد فكرت فى " فتح طريق البحر الأحمر والخليج العربى " ربما بعد أن علمت بأن الباشا يتجه بأنظاره لسواحل الخليج وبغداد [١٣٢]. ورغم محاولات الجانب المصرى تعطيل مشروع الفرات ، إلا أن إنجلترا نجحت فى تنفيذه والاستفادة من العداء بين السلطان والباشا [١٣٣] الذى أصبح فى تلك الآونة يتوجس خيفة من العثمانيين لنجاحهم فى تسوية " مسألة ألبانيا " مما " يشجعهم ويقوى قلوبهم". ومن ثم رأى أن الظروف " تدعونا لليقظة والانتباه وإعداد أكبر عدد ممكن من الجنود»، مع أن " حالة البلد لا تسمح بذلك ، فإن التجنيد يعطل الحركة العمرانية . ولكن دفع المضرة مقدم على جلب المصلحة " [١٣٤].

وبينما شهد عام ١٨٣٥ استمرار التقارب بين الباشا وروسيا التى أصبحت آنذاك - وفى ضوء مشروع الفرات - تحرص على استمرار العلاقات السلمية بين مصر والدولة ، فإن إنجلترا حالت دون ذلك ، بل وواصلت إثارة العديد من المشاكل الأخرى للضغط اقتصادياً وسياسياً على الباشا ؛ فتصدت لمحاولته

تنفيذ احتكاراته على تجارة الحرير بالشام ، واستعانت باستانبول فى ذلك[١٣٥]. وتابعت إثارة موضوع " الفردة " [١٣٦] وتضامن القناصل الأوربيين مع قنصلها فى ذلك ولم يعترفوا بـ " اللائحة " التى وُضعت لتنظيم أمور القناصل ووكلائهم وخدمهم بالشام لأن " القناصل الكبار " لم يُستشاروا فيها[١٣٧] . كما أثار قناصل إنجلترا بالشام مشكلة " الحجر الصحى " وعدم رغبتهم فى الإشراف عليه ، بعد أن رفض الجانب المصرى ما قام به قائد السفينه " غولت " من عدم مراعاة لشروط الحجر [١٣٨]. ومن المشاكل التى أثارها القناصل الإنجليز مشكلة شراء المأكولات " بدون الرسم " و" شراء الحنطة بدون عوائد "[١٣٩]. وفى هذا الإطار أيضاً رفض قنصلا إنجلترا والنمسا دفع الضريبة " نقود التسريح " عن الشعير الذى أتيا به من قبرص بدعوى أنه علف لدوابهما . وهو ما حدا بالباشا لإصدار أمر " بمنع إخراج الغلال وإرسالها من وإلى عربستان من ديار غير القطر المصرى " لئلا يقوما بالاتجار فيها [١٤٠].

حدث هذا فى وقت استمر فيه الإنجليز فى تنفيذ مشروع الفرات ، مع أنه ثبت فشله منذ عام ١٨٣٦ وتحول مع عام ١٨٣٧ لمجرد وسيلة لمراقبة الأوضاع ضد مصر وروسيا وفارس[١٤١]. وفى هذا الإطار كان الإنجليز بحاجة لمساعدة الإدارة المصرية ! التى كان من الطبيعى أن تحاول عرقلة جهودهم [١٤٢] لا سيما وأن إنجلترا عملت بجدية ونجاح آنذاك لفك عُرى التحالف الروسى العثمانى واستبداله بتحالف إنجليزى عثمانى [١٤٣] وفى الوقت نفسه عملت - أى إنجلترا- على تعزيز قوة الدولة العثمانية على حساب مصر [١٤٤] التى فعلت ما بوسعها للتغلب على السياسة الإنجليزية .

على أن الإنجليز التفوا حول الباشا بأن أثاروا قضية الضرائب التى تفرض على تجارتهم وفقاً لنظام الحكومة المصرية ، وبما يخالف معاهداتهم مع استانبول التى لجأوا إليها من خلال سفيرهم . وهكذا أرسل السلطان للباشا "يستنكر" ذلك [١٤٥]. وهم فى ذلك لم يكتفوا بحرية التجارة فى الحرير ، بل وطالبوا بها فى القطن والدخان وغيرها من السلع . ولقد آتت محاولاتهم أُكُلها ،

حيث صدرت الأوامر بوقف احتكار الحرير وعدم تحصيل " العوائد " من التجار الإنجليز ، والاكتفاء بقيد معاملاتهم التجارية فى الدفاتر حسب المعتاد [١٤٦]. بيد أن هذا الإجراء مع الإنجليز شجع تجار الأمم الأخرى على المطالبة بالمعاملة بالمثل [١٤٧] وحصلوا عليها فى النهاية [١٤٨].

والواقع أن مطالب الإنجليز بحُرية التجارة تحولت لأطماع ومناورات لاتحدها حدود ، وكانت لها تأثيراتها السلبية الواضحة على متحصلات الجمارك وإدارتها فى الشام. لقد طالت تجارة النبيذ وعرَّضت التزامه للخطر [١٤٩] كما طالت الحرير، مما دفع ملتزمى جمركه لرفض تجديد عقود التزامهم[١٥٠] وفشلت الإدارة فى إيجاد ملتزمين جدد " ما لم تجر الرسوم على الوتيرة السابقة"[١٥١]. بل وطالت اليهود وأشياء أخرى[١٥٢] وذلك فى إطار تصميم واضح على إضعاف الباشا اقتصادياً.

على كل فبقدر ما كانت كل المحاولات الإنجليزية تعكس تصميماً لإضعاف الباشا اقتصادياً تمهيداً لإضعافه عسكرياً ثم تدميره سياسياً .. بقدر ما كانت تُخفى طموحاً للتغلغل الاقتصادى فى المنطقة. ومن غير المنطقى الفصل بين الأمرين خاصة وأن الأحداث والمعطيات السابقة والتالية تؤكد ذلك . وهكذا فإذا كان من الصحيح أن النصف الأول من القرن ١٩ يمثل مرحلة من النضج "النسبى " للثورة الصناعية فى إنجلترا مما جعلها فى حاجة لأسواق خارجية لتوزيع السلع واستيراد المواد الخام [١٥٣] وأن الهند والشرق الأقصى كانت "منطقة واعدة " للرأسمالية الإنجليزية [١٥٤].. إلا أنه من الصحيح أيضاً أن منطقة الشرق الأدنى كانت لها أهمية ملحوظة ، ليس فقط لموقعها فى الطريق إلى الهند، بل وباعتبارها سوقاً مهماً للإنتاج والإستهلاك [١٥٥] وهو ما جعل بلداً مثل الولايات المتحدة الأمريكية تسعى للاهتمام بالتجارة معها لما لها من "أهمية تجارية " و" مزايا هائلة .. أثارت حتى قنصلى إنجلترا وفرنسا " [١٥٦]. هذا فى وقت كان الركود الاقتصادى يضرب بأطنابه فى إنجلترا نتيجة لـ"الانقلاب الزراعى " الذى كان من مظاهره فرض الحماية الجمركية على

استيراد القمح عام ١٨١٥ " قوانين الغلال " وهو ما كانت له آثاره الاجتماعية القاسية على الفقراء حتى ١٨٤٦ ، ومن ثم ترك تأثيراته السلبية على القدرة الشرائية والسوق الداخلية (١٥٧) . بل وفى وقت كادت تتعرض فيه تجارة انجلترا الخارجية للكارثة نتيجة تطبيق الدول الأوروبية للحماية الجمركية ، ورفض الأمريكيين منذ عهد الرئيس ماديسون اعتبار بلادهم سوقاً للبضائع الإنجليزية . لقد كان هذا الوضع فى إنجلترا هو ما دفع حكومتها للبحث عن المزيد من الأسواق الخارجية؛ فطرحت أهمية حرية التجارة لشعبها وللشعوب الأخرى ، بل واعتقدت فى حقها التدخل فى الأمور الداخلية للبلاد "المتأخرة " ولـ" مصلحتها"!(١٥٨). وفى كل الأحوال كان ذلك يحتاج قيامها بالدفاع عن حرية التجارة عامة وحماية تجارتها خاصة. وفى إطار وقوف السياسة الإنجليزية الخارجية وراء تجارتها وصناعتها لتحميها ، تشكلت مواقفها فى أحد أبعادها من قضايا العصر الاقتصادية والسياسية . ولقد ساعدها الباشا فى ذلك - دون قصد- حين سمح للأجانب بالوفود بكثرة إلى بلاده حاملين معهم الأساليب الفنية الغربية ، وسمح بتعديل الطابع العام للتجارة المصرية لتصبح مرتبطة بأوروبا ارتباطاً وثيقاً ، ومن ثم دخلت مصر فى فلك التجارة الأوروبية وتأثرت بتقلباتها وانضوت لمطالبها وخاصة المطلب الذى" ابتدعته " الحكومات الأوروبية " المتربصة " التى ذهبت إلى أن من واجبها أن تحمى تجارها ومصالحها طبقاً لمعاهدات الامتيازات(١٥٩).

ورغم ذلك - وبسببه - استمرت محاولات الباشا للمقاومة فى بلاده واستانبول . لقد خاطب الباب العالى من جديد لتوضيح صحة موقفه ، وأن شكوى القنصل الإنجليزى " لا أصل لها ولا أساس وأنه لم يبتدع رسوماً غير الرسوم التى وضعها أسلافه " ومن ثم التمس إيجاد حل " صريح " للقضية لإضرارها بعوائد الجمارك التى " نقصت كثيراً " لا سيما وقد " سرت العدوى " لتجار وقناصل الدول " المتحابة الأخرى " يبتغون معاملة تجارهم بمثل معاملة الإنجليز مع أن الفرمان الموجود بيد قنصل إنجلترا لم يكن حاسماً ولا

واضحاً[١٦٠]. كما حث استانبول على سرعة الإجابة لأن التأخير يرجُح ضرره نفعه ، خاصة وأنه اضطر لتأجيل استيفاء الرسوم الجمركية عن البضائع والأمتعة الواردة إلى ساحل " سوريا " انتظاراً لذلك [١٦١] .

على أن إنجلترا استمرت فى إيقاع الباشا فى مشاكل - بل مآزق - اقتصادية. لقد أخذ تجارها فى تصدير واستيراد الغلال[١٦٢] والتباك والأرز[١٦٣] والشعير والأبقار وغيرها من السلع حتى الواردة من إنجلترا [١٦٤] إلى بلاد الباشا دون دفع رسوم على أساس أنهم دفعوها فى منافذ جمركية أخرى مثل استانبول [١٦٥] أو بغداد [١٦٦]. ورغم محاولات الإدارة المصرية توضيح حقيقة الأمور إلا أن ذلك لم يكن ليُرضى الإنجليز[١٦٧] الذين طالبوا معاملتهم بمثل معاملة الروس فى إطار معاهدة هونكار ؛ أى برد المبالغ التى سبق وأن أُخذت منهم من قبل[١٦٨] كما لم يُرض الإدارة العثمانية التى أرسلت تلوم الباشا ، رغم توضيحاته [١٦٩]. وإذا كان ما سبق يعنى أن إنجلترا وفرنسا[١٧٠] والنمسا[١٧١] وروسيا وتسكانيا وسردينيا وهولندا [١٧٢] طبقت ما جاء فى معاهدة بالطه ليمان قبل عقدها بحوالى عامين.. فإن ذلك- ومن جديد- لم يُرض التجار الإنجليز الذين تمادوا فى الأمر ، ووصلت بهم الجرأة إلى حد عدم دفع نسبة الـ٣٪ من الرسوم وأخذوا فى دفع ما يشاءون من ضرائب على السلع التى يصدرونها إلى أوروبا [١٧٣].

ونستطيع القول أن إنجلترا - بحلول عام ١٨٣٦- كانت قد استطاعت من الناحيتين الفعلية والنظرية الإحاطة بالباشا اقتصادياً . ولن تكون الفترة التالية إلا محاولات مستميتة منه للإفلات أو للتقليل من قيود حرية التجارة وتداعياتها، ولكنها كانت يائسة وفاشلة وترتب عليها المزيد من القيود . وعلى حين ظهرت الإدارة المصرية وكأنها متمسكة بموقفها بما يتسق والفرمانات [١٧٤].. ظهر تهاون بعض الموظفين أحياناً - وربما بشكل مقصود - بسبب التداعيات الدرامية [١٧٥]. بل وبينما أبدت الإدارة بعض المرونة تجاه الضغوط [١٧٦] إلا أنها لم تكن مقتنعة بذلك ؛ إما لتخوفها من أن يلجأ تجار الداخل لأخذ بضائعهم من

التجار المتمتعين بالحماية نظير دفع مبالغ من الباطن وهو ما يؤدى للإضرار بما تأخذه الدولة من الجمارك[١٧٧] أو لعدم اقتناعها بجدوى الأخذ بالتعريفة القديمة لأنها لم تعد تتناسب و" الأسعار الحاضرة " [١٧٨] أو حتى لمخاوفها من مطالبة الأجانب برد فروق الضرائب على السلع التى دُفعت عنها من قبل ضرائب أكثر من ٣٪ لا بل واحتمال أن يرفض الأوربيون دفع نسبة الـ٣ ٪ [١٧٩]. وهكذا استمرت المشاكل قائمة واستمر تصميم الإدارة على دفع التجار الأجانب لرسوم التجارة الداخلية " وأن الأمتعة التى يستوردها التجار من الديار الأوروبية هى وحدها التى تراعى فيها التعريفة بموجب المعاهدة " [١٨٠]. وكنوع من المواجهة الاقتصادية ضد إنجلترا والدول الأوروبية ، ولقطع الطريق أمام " التجار الرعايا " الذين " يستتر أكثرهم فى تجارتهم الداخلية والخارجية وراء التجار الإفرنج فيوردونها ويصدرونها باسمهم " [١٨١].. فكر الباشا عام ١٨٣٧ فى معاملة التجار والرعايا التابعين لحكومته بمثل ما يعامل به التجار الأوربيين ، وذلك فيما يصدرونه إلى أوروبا أو يستوردونه [١٨٢]. على أن إدارة الشام أبدت بعض التحفظات خاصة وأن جمارك الشام " مُعتبرة مارسية ومحرمية " وأن تعريفات الدول الأوروبية " بطل حكمها " ونُسخت بتعريفات جديدة [١٨٣]. وهنا أمر الباشا بتشكيل لجنة لدراسة الأمر . ورغم موافقة اللجنة لما فى ذلك من فوائد للرعية[١٨٤] إلا أن بوغوص أبدى بعض التحفظات [١٨٥] التى أخذت بها اللجنة ووافق عليها الباشا [١٨٦] ومن ثم تم إرجاء العمل بالمشروع [١٨٧] .

وإذا كانت المجابهة الاقتصادية أثبتت فشلها وتمادى الإنجليز فى عدم دفع الرسوم وفى تملك الأراضى بل والاستيلاء عليها ، وفرض حمايتهم على العاملين فيها [١٨٨].. فقد أثبتت الأحداث للباشا أيضاً فشل محاولة الاتفاق السياسى والسلمى مع الدولة ، ولن تكون محاولات عامى ١٨٣٧ و ١٨٣٨ إلا نماذج لمحاولات مستميته وفشل ذريع بسبب إنجلترا فى الأساس . فأمام إدراكه خطورة المستقبل السياسى لمشروعه.. اتجهت تحركاته للتعامل مع الوضع من خلال عدة أمور . فمن ناحية بدأ فى توجيه رسائل الاستياء للحكومة

الإنجليزية[١٨٩]. ومن ناحية أخرى تابع الاستعدادات العسكرية واستيراد المدافع بقدر من السرية [١٩٠]. أما الأهم فكان اتجاهه لحل الأزمة السياسية "دون ضجة" مع الدولة " وعدم إعطاء فرصة لمداخلة الدول الأخرى " بل وباستخدام التناقضات بينها ، وطلب نصائح بوغوص وغيره فى كيفية إتمام ذلك ، وكذا كيفية الرد على رسالة المشير أحمد باشا التى يحملها صارم أفندى[١٩١]. ورغم احتمال تسريب استانبول لأخبار المحادثات فى محاولة لخداع الباشا وإحراجه أمام الدول الأوروبية وإفشال المفاوضات[١٩٢].. رأى الباشا ضرورة إرسال شخص من طرفه لاستانبول حتى لا تظهر الدولة فى مظهر الطرف الراغب فى السلام وأن مصر هى التى ترفض[١٩٣]. وفى الوقت نفسه استمرت محاولاته للتقارب مع روسيا وطلب من إبراهيم لقاء قنصلها " دوهاميل" وإبلاغه بمضمون رسائل قنصلى فرنسا والنمسا له وأن يحدثه "عن المعاملة الخشنة التى تبدو من استانبول ويعرف رأيه " [١٩٤] .

ورغم فشل محاولات التفاوض منذ يناير ١٨٣٧ للعوامل السابقة ، ولاستمرار الاستعدادات العسكرية للدولة[١٩٥].. أعطت الخلافات بين روسيا والدولة - ومن ثم مع إنجلترا وفرنسا - للباشا بريق الأمل من جديد . لقد عرضت روسيا آنذاك عبور جيشها للدانوب ولكن استانبول رفضت العرض [١٩٦]. وهنا أخذت روسيا فى العمل على بقاء الأمور على ما هى عليه لأنه فى مصلحتها وحاولت من جديد التفاهم مع الباشا ، وأرسلت إلى مصر بقنصل جديد ليحل محل دوهاميل . وفى لقائهما بالباشا أعرب القنصلان عن تقديرهما له واستبعدا إمكانية الحرب " ولكن يجب عدم الفتور فى الاستعدادات العسكرية " [١٩٧]. ولما كانت إنجلترا تراهن على أن قيام الحرب بين مصر والدولة هو الذى سيغير الأوضاع لمصلحتها ، فقد شجعت - منذ ذلك الوقت فصاعداً - الاستعدادات العسكرية للدولة [١٩٨].

ومرة أخرى حاول الباشا الالتزام بتعهداته المالية تجاه الدولة [١٩٩] ولكن مع تحديد حدوده معها[٢٠٠] بل وتحديد موقفه بشكل نهائى. كما حاول التوصل

لتفاهم مع إنجلترا بخصوص الجمارك [٢٠١] وأوضح حُسن نيته تجاهها فى العديد من المواقف [٢٠٢] بل وأبدى كرماً تجاه باركر عند فصله من عمله رغم كرهه له[٢٠٣]. وهكذا فمع علمه أن الدولة وجهت نظرها نحو لندن للحصول على مساعدتها ، إلا أنه كان يأمل ألا تلبى إنجلترا الطلب كما حدث من قبل [٢٠٤]. وربما كان السبب الرئيسى فى ذلك اعتقاده بأن أطماع إنجلترا - كما كانت سابقاً - اقتصادية قبل كل شئ ، وطالما أنه يحقق مطالبها فلن تتفق مع الدولة ضده . ونستطيع القول أن " بورنج " كان له دوره فى تشجيعه على ذلك [٢٠٥].

وفى هذا الإطار استمرت إنجلترا فى الضغط الاقتصادى على الباشا لإضعافه لحساب تجارتها وتجارها ومواصلاتها ، واستمر هو فى التغاضى أملاً فى الوصول لتفاهم سياسى . على أن الاستراتيجية الإنجليزية - التى اعتبرت الباشا خطراً لابد من إزالته - كانت تسير فى طريقها دون اعتبار للأمور الأخرى غير الجوهرية . وهكذا فعلى حين شجعت العثمانيين على الاستمرار فى الاستعدادات العسكرية ، فإنها شككت فى جدوى استمرار الباشا فى الرد بالمثل وسأله كامبل عن " سبب التجنيد الجديد وإنشاء السفن الحربية مع الأمن فى جهة الآستانه ". لكن الباشا أجاب "إن عادة الكبار تضحية الصغار ولكن محمد علي لايرضى لنفسه أن تكون ضحية " وأنه فى ظل استعدادات الدولة " لا نقبل أن نهلك فى مثل هذه الحالة بالإصغاء لقول هذا أو ذاك " [٢٠٦]. ولقد كان ذلك يعنى أنه لايزال قادراً على المقاومة الشرسة ولا يرضى الاستسلام .

ومع أن مكاسب الإنجليز السابقة بالشام كانت تتسبب فى خسائر ضخمة للباشا، إلا أنهم لم يكتفوا بذلك وبدأوا فى الاتجار بالعملة [٢٠٧] وحصلوا على حرية تصدير البن " الإفرنجى" لمصر والاتجار فيه [٢٠٨] رغم المماطلات [٢٠٩]. بل وتدخلت إنجلترا فى أمور لا تمت للاحتكار بصلة مباشرة ، فرفضت خطة الباشا لإنشاء بريد عام بالشام [٢١٠] وكذا احتلاله لليمن ، رغم اعتباره أنه ذهب إلى هناك بالاتفاق معها . وعلى كل فقد أبدى استعداده لسحب قواته من اليمن إذا كانت إنجلترا سبقته إلى هناك [٢١١]. وفى أوائل أبريل ١٨٣٨ أبلغ كامبل

الباشا رفض إنجلترا لتوسعاته الجديدة فى منطقة نجد بعد أن سقطت الرياض فى أيدى قواته فى مايو ١٨٣٧ وكذا لطموحاته المتجددة فى العراق [٢١٢]. ومن الواضح أن الباشا كان لا يزال يراهن - حتى مارس ١٨٣٨- على عجز الدولة عن الحصول على مساعدة إنجلترا ، ومن ثم عدم قدرتها على الحرب ، مُستنداً هذه المرة إلى إرسال السلطان بفرمانى التجديد له ولإبراهيم [٢١٣] وإلى تأكيد القنصل الروسى له بأن الدولة لا تستطيع الحرب [٢١٤] وإلى ما أبداه القيصر من رضا عن ميوله السلمية وتشجيعه بأنه إذا استمر على ذلك " قد يحظى بالصداقة التى يريدها معه " [٢١٥]. ولما كان القيصر قد أعرب فى رسالته عن تعجبه من استمرار الاستعدادات العسكرية التى قد تقوى من شكوك الباب العالى ، فإن الباشا عاد من جديد لمحاولة طمأنة روسيا وإنجلترا وفرنسا ، وهو ما لم ينجح فيه أيضاً . فالقنصل الروسى كتب أن ما حاوله الباشا وإن كان مطمئناً لقنصلى إنجلترا وفرنسا " إلا أننى أراه حيلة جديدة لإخفاء مشروعه الحقيقى " [٢١٦] .

على أن "ميدم" كان غير دقيق فى وجهة نظره هو الآخر حيث كان قنصل إنجلترا سبق له نقل انطباعاته غير الطيبة تجاه استعدادات الباشا العسكرية لبلاده ، التى طلبت من فرنسا الاتفاق معها على " اللغة " المشتركة التى يجب التعامل بها تجاه الجهود العسكرية " غير العادية " للباشا [٢١٧]. لكن فرنسا لم تشارك إنجلترا تماماً فى تخوفها هذا ، بل وأبدت تخوفها الأكبر من الاستعدادات الروسية البحرية والتى توحى بأن القيصر أعد للحرب. وهنا رد الجانب الإنجليزى بأن هذه الاستعدادات فى جزء منها إنما بسبب الخوف من أى نزاع بين الباشا والسلطان [٢١٨]. وبمثل ما كان ميدم غير مُحق فى فهم موقف قنصل إنجلترا من الباشا ، كان الأخير غير مصيب فى فهم موقف روسيا التى سرعان ما طلبت منه سحب جيشه من الشام وإنقاص أعداده بشكل عام ، وهو ما رفضه الباشا وأعرب عن أن " جيشه يتناسب وعدد سكان دولته وأنه راض عن اتفاقية كوتاهية وملتزم بها ولا يخاف إلا من روسيا» [٢١٩] .

كان موقف روسيا الأخير يعنى أن الباشا وصل اللحظة الحرجة فى علاقته بالقوى الكبرى وفى مستقبل مشروعه كله ، حيث اتضح وقوف إنجلترا وروسيا والنمسا ضده تماماً . وهذا ما حدا به لإثارة قضية استقلاله فى تلك الأيام - وبقوة - أمام قنصلى إنجلترا والنمسا [٢٢٠] رغم أنها كانت من أخطر القضايا آنذاك . لقد أعرب عن أن الدول الكبرى هى التى تحول دون ذلك وأنه يتمنى وساطتها فى الموضوع ، كما أعرب عن استعداده للوفاء بالتزاماته ، ولكنه لا يستطيع أن يبقى هكذا كثيراً [٢٢١] .

وفى مايو ١٨٣٨ كانت الأخبار بنية الباشا القوية فى إعلان استقلاله قد أصبحت معلومة لدى الدول الكبرى ، وهو ما كان يعنى أن إنجلترا نجحت فى مُبتغاها : فبعد إضعافه اقتصادياً وتغلغلها فى أراضيه ، استدرجته -بل وشجعته- للإلحاح على الاستقلال ، وفى الوقت نفسه أعدت العُدة لمجابهته عسكرياً بعد أن توصلت لنوع من الاتفاق على ضرورة اشتراك الدول الكبرى- إنجلترا وفرنسا وروسيا والنمسا - فى منعه من الاستقلال لئلا يتم " تدمير السلام فى ذلك الجزء من العالم " . هذا وإن ظهرت الخلافات حول كيفية تقديم الدول للإنذار المشترك ، لاسيما إذا تضَمَّن التهديد باستخدام إنجلترا وفرنسا لـ"الحصار البحرى" لأن روسيا قد تهدد حينئذ باستخدام جيشها ، وهو ماسيعنى موافقة ضمنية من الدولتين على تقدم الجيش الروسى فى الأراضى العثمانية . لذا فضّلت فرنسا قيام كل قنصل بالعمل منفرداً [٢٢٢]. وفى هذا الإطار قابل القنصل الفرنسى"كوشيليه" الباشا " لإثنائه عن الإقدام على الاستقلال " . ومن ناحيتها أعربت إنجلترا عن أن قنصلها لن يتوانى عن إعطاء بالغ اهتمامه للقضية[٢٢٣]. وفى إطار التنسيق الثنائى وافقت فرنسا على إرسال أسطولها للإسكندرية للعمل باتفاق تام مع الأسطول الإنجليزى ، على أن يتزامن ذلك مع ضغط مشترك على الباشا . كما بدأت فرنسا فى حث الباب العالى على عدم اتخاذ أي إجراءات عدائية مباشرة ضده إذا أعلن استقلاله، بل عليه أن يثق فى حلفائه[٢٢٤].

على أن التنسيق الإنجليزى الفرنسى آنذاك مر بفترة من الشكوك الشديدة التى نشأت فى الأساس من التسهيلات والتنازلات التى أعطاها الباشا للإنجليز فى مصر ولمواصلاتهم إلى الهند !. لقد أرسل القنصل الفرنسى برسالتين إلى باريس ، تؤكدان أن الباشا ماض فى إعلان استقلاله . ورغم تحذيره له من النتائج الخطيرة التى قد تترتب على ذلك ، إلا أنه عبَّر عن نيته فى الانتظار لوقتٍ كافٍ حتى يتلقى إجابات من حكومتى إنجلترا وفرنسا تعبر عن استعدادهما للوساطة فى تسوية سلمية لاستقلاله . وأمام ذلك شكَّك كوشيليه فى حقيقة نيات إنجلترا واعتبر أنها - أمام التسهيلات التى حصلت عليها بخصوص اتصالاتها مع الهند ، ومن خلال بورنج " الذى شجع الباشا على الإعتقاد بأنه لن تظهر معارضة خطيرة من حكومة إنجلترا تجاه استقلاله " - هى التى تشجع الباشا للاستمرار فى توجهه الاستقلالى . ولقد دفع ذلك الشك بوزير الخارجية الفرنسى " موليه" لطلب الإطلاع على الأوامر التى سترسل إلى كامبل وإلى قائد الأسطول الإنجليزى !! [٢٢٥]. على أن كامبل أخذ هو الآخر فى التشكيك فى موقف فرنسا من استقلال الباشا منذ ١٨٣٦ واعتبر أن قنصلها فى مصر آنذاك " ميمو " والأدميرال روسين اتخذا خطوات للحصول على استقلاله، وأن السلطان وافق عليه من حيث المبدأ فى إطار مفاوضات صارم أفندى . على أن فرنسا نفت ذلك [٢٢٦] . وفى هذا الإطار استمر رفض كوشيليه التعاون مع كامبل فى تقديم طلب مشترك للباشا بآراء حكومتيهما حول استعداداته العسكرية ، وكان ذلك وفقاً لأوامر حكومته التى لم تغير موقفها إلا بعد اطلاع موليه على رسالة بالمرستون لكامبل [٢٢٧] والتى حثته على الإسراع " فى إزالة أى خطأ بمقتضاه يمكن للباشا أن ينقاد بواسطة المحادثة الغافلة من بعض رعايا إنجلترا غير المسئولين أو بواسطة اللغة المقصودة من الآخرين " فيما يتصل بموقف إنجلترا تجاه إعلان استقلاله [٢٢٨] . وبعدها عادت فرنسا لإصدار الأوامر لكوشيليه بـ" الاتحاد الودى" مع كامبل فى التعبير عن عدم رضا الحكومتين عن نية الباشا فى الاستقلال [٢٢٩] .

على أن فرنسا عادت سريعاً للعمل المنفرد تجاه تصميم الباشا على الاستقلال . ورغم تعبيرها عن " موقف حازم للغاية " ضد إمكانية تنفيذ الباشا لذلك وأنها ترغب فى مساندة السلطان.. إلا أنها فضَّلت قيام كل دولة - وبشكل منفصل - بتحذير الباشا من إعلان استقلاله ، ووقفت ضد تقديم مذكرة مشتركة [٢٣٠]. أما سفير فرنسا فى إنجلترا - سباستيانى - فعبر لبالمرستون عن رأيه فى أنه من غير المناسب تدخل بلديهما لتجديد المفاوضات بين الباشا والسلطان لوضع تسوية بينهما بمقتضاها يتم تثبيت إبراهيم فى ولايات مصر وعكا مقابل انسحاب محمد علي فوراً من سوريا ، على اعتبار أن مثل هذه التسوية بمثابة أمور داخلية بين السلطان وتابعه ولا يحق للدول الأجنبية التدخل فيها دون دعوة [٢٣١]. ومن الواضح أن ذلك كان يمثل وجهة نظر فرنسية أخرى مخالفة لوجهة نظر إنجلترا . وإذا كان ذلك يعكس عودة الشكوك والخلافات من جديد ، فإن رؤية بالمرستون لحل الصراع بالقوة زادت منها .

كان بالمرستون أوائل يونيو ١٨٣٨ قد تأكد - من الرسائل الواردة إليه من مصر وعواصم أوروبية ومن الاستعدادات العسكرية التى تتجاوز متطلبات الدفاع- أن الباشا أصبح طامحاً للاستقلال تماماً ، وهو ما سيتبعه حتماً مهاجمة العراق[٢٣٢]. ومن ثم بدأ فى التخطيط لمنعه بالقوة. لقد رأى أن تأكيد الدول الكبرى على اتفاقها فى مخاطبة الباشا بلغة متشابهة ؛ من حيث الاحتجاج على أعماله وتحذيره منها، وحثه على التخلى عن الاستقلال بل وتهديده ..كل ذلك لن يكون كافياً لإجباره للتخلى عن هدفه ، وعلى الدول أن تقرن التهديد بإعداد العدة الحربية لاستخدامها عند الضرورة ، وأن إنجلترا وفرنسا يجب أن تكونا تحت طلب السلطان لتقديم مساعدتها البحرية المشتركة. ورغم اعتقاده بأن الجيش المصرى سيتفوق فى العمليات الحربية الأولى ، فإنه رأى أن التدخل الفرنسى والإنجليزى - مع طول المدة وقطع الاتصالات البحرية بين مصر وسوريا وحرمان الجيش من الإمدادات - سيكون حاسماً . على أنه تخوف من أنه " إذا تُركت الأمور هكذا " فقد يتدخل الروس فى الحرب لمساعدة السلطان

تحت ذريعة معاهدة هونكار ، ومن ثم يستولون على المضايق ، وربما أرسلوا جيشاً لآسيا الصغرى وهو ما سيكون خطيراً للغاية للنمسا وإنجلترا وفرنسا . وبالتالى فإن المشكلة تتمثل فى كيفية التغلب على ذلك " فمنعه بإعلان الحرب على روسيا سيكون مستحيلاً لتلك الدول التى أعلنت صداقتها للسلطان التى ستكون روسيا قد جاءت لإنقاذه، خاصة وأن روسيا وتركيا ستكونان آنذاك طرفاً واحداً . كما أن تهديد الدول من المحتمل ألا يمنع روسيا من تقديم المساعدة التى كانت تعهدت بتقديمها ". وقد رأى أن بوسع إنجلترا إرسال حملة لآسيا الصغرى من بومباى، ولكنها ستثير غيرة الدول وستجعل روسيا تقرر إرسال حملة برية فى الحال .. والحال نفسها إذا ما أرسلت فرنسا حملة بحرية . ومن ثم فالنمسا هى المؤهلة بسبب موقعها الجغرافى والمشاعر الودية بينها وبين روسيا . ونتيجة لذلك أكَّد على ضرورة التوصل لتفاهم مشترك ومُسبق بين الدول الأربع [٢٣٣] .

فى البداية طلبت الخارجية الفرنسية وقتاً للرد على آراء بالمرستون بعد مناقشتها [٢٣٤]. على أنه لم تكد تمر عدة أيام حتى أبدى موليه تحفظه ورفضه لتدخل النمسا وإرسالها جيشاً برياً بالنيابة عن الدول الأوروبية ، كما أبدى رفضه قيام روسيا بالدور نفسه . وفى المقابل أبدى موافقته على قيام الدول الأربع بتقديم مطلب مشترك للباشا ، وأن يقوم الأسطولان الفرنسى والإنجليزى فقط بمظاهرة قبالة شواطئ مصر وسوريا . وفى الوقت نفسه رفض رأى مترنيخ بضرورة اشتراك الدول الأربع فى الإجراءات العملية الكفيلة بمنع الباشا من إعلان الاستقلال ، بل ورفض عقد مؤتمر للدول الأربع فى لندن [٢٣٥]. وعلى كل أدى ذلك لنمو التناقض - تدريجياً - بين موقف فرنسا ومواقف الدول الأخرى ، خاصة مع روسيا والدولة العثمانية [٢٣٦] ثم إنجلترا . هذا على حين اتخذت روسيا موقفاً مناهضاً للباشا ومؤيداً لإنجلترا [٢٣٧] .

وإذا كانت الخلافات السياسية الأوروبية سارت فى طريقها المعروف . إلا أن إنجلترا كسبت فى النهاية معركتها ضد الباشا . لم لا وقد أضعفته اقتصادياً

و"أجبرته " للتصميم على الاستقلال ، وهو ما كان يعنى صدامه مع الدولة بل وفرنسا وروسيا والنمسا التى أصبحت كلها رافضة لاستقلاله . على أن النجاح الإنجليزى بلغ ذروة جديدة مع اتفاقية بالطه ليمان فى ١٦ أغسطس ١٨٣٨ والتى تؤكد، من جديد، أن سياسة إنجلترا فى المنطقة كانت دائماً لا تهمل المصالح الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية ، وإن تغيرت أسبقية المصالح وفق احتياجات وضرورات كل مرحلة . فبينما انشغلت الدول باستقلال الباشا وإمكانية الحرب.. نجحت إنجلترا فى توقيع الاتفاقية المهمة لما احتوته من أمور اقتصادية واستراتيجية. لقد عقدت دول أوربا مع استانبول من قبل اتفاقيات "الشروطنامه والتعريفة " [٢٣٨] وكانت الاتفاقية مع روسيا أفضلها حيث قررت تحصيل الرسوم الجمركية بنسبة ٣٪ مرة واحدة فى أراضى الدولة على البضائع المستوردة من روسيا أو المصدرة إليها ، مع إمكانية الدفع عيناً من البضائع إذا بالغ أمناء الجمارك فى تقدير قيمتها [٢٣٩]. على أن إنجلترا اتجهت فى اتفاقيتها لتحقيق هدف استراتيجى أكبر وهو القضاء على الاحتكار[٢٤٠] واستغل بالمرستون العداء بين الباشا والسلطان لإقناع الأخير بالاتفاقية لأهميتها فى تقويض المصادر المالية للباشا ومن ثم إمكانية القضاء عليه ، على حين اعتقد الجانب العثمانى بأن تنازلاته ستكون أكثر ضرراً للباشا وستقوده لتحدٍ مباشر مع الدول الكبرى [٢٤١].

ورغم دهشة روسيا من الاتفاقية [٢٤٢] إلا أنها قبلتها فى النهاية ، خاصة وأن إنجلترا عملت للتقارب معها ، مستغلة العداء القديم بين القيصر وملك فرنسا[٢٤٣]. ورغم تحفظات فرنسا عليها لمساسها بمصالح الباشا وإمكانية دفعها له للمسارعة بإعلان الاستقلال [٢٤٤] وأن تجار إنجلترا - لتفوقهم الرأسمالى وإقدامهم- سيستفيدون بشكل أكبر من تجار أى بلد آخر [٢٤٥]. بل ورغم إعرابها عن شكها فى إمكانية توقيع اتفاقية فرنسية عثمانية فى الوقت الحاضر بما لذلك من تأثيرات سلبية على تجارتها [٢٤٦] .. رغم ذلك حاول

بالمرستون طمأنتها بخصوص فائدة الاتفاقية لكل الدول التجارية . وفى تحسين أوضاع الدولة نفسها . ولكنه فى الوقت نفسه أكّد عزم بلاده إجبار الباشا على تنفيذها [٢٤٧]. وفى النهاية وافقت فرنسا على المعاهدة فى نوفمبر ١٨٣٨ لأن ظاهرها يوافق المبادئ الإنسانية ، ولم يكن من سبيل إلى رفضها [٢٤٨].

وهكذا يتضح لنا مما سبق أن الاقتصاد هو الذى قاد سياسة إنجلترا فى بداية أزمة الشام ، على حين تناغمت السياسة مع الاقتصاد حتى عام ١٨٣٨ فى استراتيجية مُتكاملة . وعلى أي حال فإن الأحداث التالية وحتى تسوية لندن ١٨٤٠-١٨٤١ كانت تسير فى إطار ما نسجته إنجلترا من خيوط اقتصادية وسياسية لتسوية الأمور فى مصلحتها . فنتيجة لكل التطورات السابقة ، ولأن إنجلترا خاصة - ومعها الدول الكبرى الأخرى بدرجة أو بأخرى - أخذت موقفاً مؤيداً للدولة العثمانية وداعماً لها . ولأن الدولة العثمانية كانت تريد القضاء على محمد علي واستعادة ما ضاع منها .. نتيجة لذلك كانت الدولة العثمانية البادئة بالعدوان على الأراضى التى حددتها اتفاقية كوتاهيه لمحمد علي ، فكانت معركة نزيب فى ٢٤ يونيو ١٨٣٩ [٢٤٩] والتى أسفرت عن وقوف الدول الأوروبية الكبرى - عدا فرنسا - ضد محمد علي المنتصر . وفى تلك المواجهة كانت إنجلترا على رأس القائمين على الأمور والموجهين لها ، وكذا كانت المُستفيدة على حساب الجميع : مصر والدولة العثمانية وروسيا وفرنسا [٢٥٠].

الهوامش

(١) محمد صبرى السوربونى : تاريخ مصر من محمد علي إلى العصر الحديث ، القاهرة، مكتبة مدبولى ، ط ٢ ، ١٩٩٦ ، ص ٥٨ ، ٦٧ ، ٧٢ .

(٢) عبد الرحمن الرافعى : عصر محمد علي ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ط٣ ، ١٩٥١، ص ٢٨٧ ، ٣٢٩ - ٣٣١ .

(٣) وعنده أن الباشا " عرف السياسة الكبرى فى طور عنيف من أطوارها : عصر الثورة الفرنسية والفتوح النابليونية . ففى حقبة قصيرة من أحقاب الزمان تجمع الشئ الكثير من العناصر الأساسية فى تشكيل العلاقات بين الأمم : تسخير قوى الإنتاج وتنظيمها وتنسيقها وتوجيهها لتحقيق غايات قومية ، خريطة أوروبا تطوى وتنشر ، مبادئ هدامة، عروش تقوض وأخرى تقام ، التفوق البحرى البريطانى ، تدخل روسيا فى شؤون أوربا، العالم العثمانى تحت رحمة الأقدار " . محمد شفيق غربال : إبراهيم باشا وبناء النهضة المصرية ، فى : ذكرى البطل الفاتح إبراهيم باشا ١٨٤٨- ١٩٤٨ ، القاهرة ، دار الكتب المصرية ، ١٩٤٨، ص ن.

(٤) أحمد عزت عبد الكريم : مصر ، فى : دراسات تاريخية فى النهضة العربية الحديثة ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو، د . ت . ط . ص ٥٣٨ ، ٥٥٢ ، ٥٦٨ .

(٥) Al- Sayyid Marsot, Afaf Lutfi ; Egypt in the Reign of Muhamed Ali , Cambridge University Press , 1984 , p p 237 , 247.

(٦) لقد تحدثت عن " عدم وطنية " محمد علي " بالمعنى العصرى " وأنه " كان يعتبر نفسه تركياً قبل كل شئ ، وكان يفكر فى مصر باعتبارها مجرد متاع خاص يستغله لصالحه ولصالح أسرته. وبالتالى فإن نضاله من أجل الاستقلال لم يكن نضالاً من أجل استقلال مصر ، إنما كان محاولة لأن يترك لأبنائه إرثاً مضموناً " وذلك على حساب " تحسين أحوال الشعب المصرى ". وراجع أيضاً تقييمها لسياسة الاحتكار ولسياسته العسكرية وكيف أنها اصطدمت بسياسته المالية والزراعية . وكذلك كيف أدت سياسته الخارجية إلى " ضعضعة الإمبراطورية العثمانية ، وفتح الباب للتغلغل الاستعمارى الغربى ". هيلين آن ريفلين : الاقتصاد والإدارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر ، ت : أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مصطفى الحسينى ، دار المعارف، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص ٢٥٥ ، ٢٥٨ - ٢٦٣ وغيرها .

(٧) وهكذا فمع اعترافه بأن "بريطانيا عارضت محمد علي بقوة وتصميم " وأن بالمرستون وزير خارجيتها معظم سنوات الثلاثينيات " كان يمثل هذه العداوة أفضل تمثيل ، حيث كان شخصياً يكره الباشا بشدة " وأنه كان يرمى إلى " إلغاء الاحتكارات " ، وأن معاهدة بالطه ليمان كانت صريحة فى التأكيد على حظر كل الاحتكارات التجارية فى طول الدولة العثمانية وعرضها ".. إلا أنه كتب " ومع ذلك لم تكن عداوة بريطانيا ولا كراهية بالمرستون الشخصية لتنتج فقط عن أى تهديد محسوس من جانب الصناعة المصرية الوليدة للمصانع البريطانية العتيدة. لأن البلاد حتى فى ذروة خطط الباشا لل

"التصنيع " لم تكن تمتلك أكثر من سبعة أو ثمانية محركات بخارية ، وكانت معظم المؤسسات الصناعية.. تعتمد على الطاقة العضلية للعمال " وهكذا تابع القول " ولابد أن مجموع منتجات البلاد التى كانت تعالج محلياً بدلاً من تصديرها كمواد خام إلى المصانع البريطانية كان يضايق بالمرستون ، وربما كان أيضاً قد شعر بالتأذى من سياسات الباشا (غير الليبرالية) فى التجنيد والسخرة والضرائب المرتفعة ، إلا أنه كان منشغلاً قبل كل شئ بأخطار توسع الباشا الإقليمى على اسطنبول . ذلك أن هذه النشاطات العسكرية كانت تدفع اسطنبول - كما رأى بالمرستون بحق - لطلب مساعدة الروس الذين كانوا متلهفين للغاية على توفير كل المساعدات التى يطلبها السلطان ، لما تمنحه لهم من فرصة للتدخل فى الشئون العثمانية . لقد كان هذا التوقع لتزايد نفوذ روسيا فى اسطنبول وتوسعها جنوباً فى اتجاه الهند أكثر من أية خسارة للأسواق الفعلية المحتملة فى شرق المتوسط، هو الذى أجج مشاعر بالمرستون المعادية لسياسات الباشا الاحتكارية. وذلك لأن نظام الاحتكار الذى أقامه الباشا هو بالتحديد الذى أتاح له - وهنا كان بالمرستون محقاً مرة أخرى- أن يحول الفائض المجموع من الزراعة والتجارة إلى الجيش، فتمكن بذلك من بناء جيش قوى وأسطول مرهوب الجانب استخدمه بعد ذلك فى تهديد أملاك السلطان. ففى النهاية كان اهتمام بالمرستون الأعظم هو الأملاك البريطانية فى آسيا وكان خوفه الأكبر أن تتمكن روسيا من التدخل فيها. بعبارة أخرى كان الفيصل هو السوق البريطانى فى آسيا ، لا تلك الأسواق الأصغر بكثير فى شرق المتوسط. وقد نظرت كل من لندن وبومباى إلى محمد علي من حيث هو مصدر تهديد خطير لهذه الأسواق المهمة ، لأنه يمنح الفرصة والذريعة للروس لإقحام أنفسهم فى الأراضى العثمانية ، وربما للإحاطة بالدولة العثمانية كلية . وكان شعار بالمرستون (الحفاظ على وحدة أراضى الدولة العثمانية) المتراس الأكثر فعالية الذى وضعه للحيلولة دون العدوان الروسى المحتمل، ولم يكن تربصاً بمصر". د.خالد فهمى : كل رجال الباشا.. محمد على وجيشه وبناء مصر الحديثه ، ت : شريف يونس ، دار الشروق ، ٢٠٠١ ، ص ٣٨٢ - ٣٨٥ .

(٨) وهكذا خلص إلى أن التدخل الأوروبى "لم يكن هدفه القضاء على الدولة المصرية الفتية واغتيال أحلامها ، بل كان نتيجة. لقد كان السبب يتعلق فى الأساس بالأمن الأوربى والتدخل العسكرى الأوروبى جاء تلبية لأولوية استراتيجية. أما نتيجة هذا التدخل فكان تحجيم حلم محمد علي والدولة المصرية ". محمد عبد الستار البدرى: المواجهة المصرية الأوروبية فى عهد محمد علي ، دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠٠١ . ص٢٢٦ وغيرها .

(٩) محافظ الشام ، م ١٢٩ فرمانات ، فرمان ٧٥٢ ، أوائل رجب ١٢٢٨هـ (يوليه ١٨١٣م).

(١٠) عبد الرحمن زكى : حملة الشام الأولى والثانية . فى : ذكرى البطل الفاتح إبراهيم باشا ، ص٢٩٣ .

(١١) م عابدين، ملخصات دفاتر ، من الجناب العالى إلى السر عَسكر ، ١٧ ربيع الأول ١٢٤٣ (١٨٢٧). الوقائع المصرية ، م ٨ ، دول ، عدد ١١٢ ، ٦رمضان ١٢٤٤ ، عدد ١٣٢، ١٤ شوال ١٢٤٥ (١٨٢٩).

(١٢) الوقائع المصرية ، م ٨ ، دول ، عدد ١١٤ ، الخميس ٢رمضان ١٢٤٥(١٨٢٩).

(١٣) محافظ بحر برا ، م١٧ ، من أحمد خلوصى إلى محمد علي ، ١٢٤٧هـ /١٨٣١م .

(١٤) محمد صبرى السوربونى : مرجع سابق ، ص٧٢ . أسد رستم : إدارة الشام .. روحها وهيكلها وأثرها ، ص١٠٧ ، فى:ذكرى البطل الفاتح ، مرجع سابق .

(١٥) معية تركى ، قناصل ، من الجناب العالى إلى حسين آغا محافظ القصير، حسن بك مأمور قنا ، محافظ السويس، دفتر ٤٠ ، وثيقة ٥٢٣ ، غرة جمادى الثانية ١٢٤٦هـ/ ١٨٣٠م.

(١٦) السيد سيد أحمد توفيق دياب: السياحة فى مصر خلال القرن التاسع عشر ، سلسلة مصر النهضة ، العدد ٤٧ ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٤ ، ص١٩ .

(١٧) وقد ظهر فى هذا المجال كل من "سالت" و"بلزونى" و" يونج " و" فايس " وغيرهم ممن لعبوا دوراً خطيراً إما فى نهب آثار مصر ، أو حتى فى تدمير الكثير منها . للمزيد : بيتر فرانس : اغتصاب مصر ، ترجمة : محمد مستجير مصطفى ، سينا للنشر ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٩٨ ، ص ٤٠ - ١٠٦ وغيرها .

(١٨) يتضح ذلك من حديثه مع باركر للحصول على الشام بعد رفض السلطان منحها له لدوره فى الموره ، ومن ربطه موافقته فرنسا فى حملتها على الجزائر بموافقة إنجلترا لوعيه بتنافس الدولتين فى البحر المتوسط . وفى مارس١٨٣٠ اقترح على إنجلترا مساعدته للحفاظ على الدولة ضد روسيا بعقد معاهدة صداقة. وفى يناير ١٨٣١ كرر العرض على حاكم الهند " مالكولم ". وفى ٢٦ أبريل ١٨٣١ أعربت حكومة انجلترا عن الرضى " عن هذه المشاعر الحميمة واتجاهها لاتخاذ إجراءات سريعة للرد على هذا العرض بشكل مفصل ". لطيفه محمد سالم : الحكم المصرى فى الشام ، القاهرة، مدبولى ، ط٢، ١٩٩٠، ص٢٠ . كريم ثابت : محمد علي، القاهرة ، مطبعة المعارف ، ١٩٤٣ ، ص١٥٩-١٦٤ . جون كيلى : بريطانيا والخليج (١٧٩٥-١٨٧٠) ، ت : محمد أمين عبد الله ،ج ١ . مطبعة عيسى الحلبى ، القاهرة ، ١٩٧٩، ص٤٦٦ ، ٤٦٧ . رينيه ، جورج قطاوى : محمد على وأوروبا ، ت : ألفريد يلوز ، القاهرة ، دار المعارف ، ص٩٣، ٩٤ . Hoskins .H L . British routes to India . Longmans . Green and Co ., New York . 1928 . p113 . Afaf Lutfi op .cit. . pp 221 . 222 F.O Barker to Palmerston . 8 June 1831. Alexandria.

(١٩) إضافة لذريعة هروب بعض الفلاحين للشام تذرع بشكوى بعض التجار المصريين من أن والى صيدا صادر بعض بضائعهم.محافظ بحر برا ، م١٧، أحمد خلوصى إلى محمد علي ١٢٤٧هـ/١٨٣١م.

(٢٠) محمد صبرى الدالى: القوى الأوروبية الكبرى والصراع الروسى العثمانى على البحر

الأسود والمضايق (١٨٣٣-١٨٧٨) ، دكتوراه غير منشوره ، آداب حلوان ، ١٩٩٧ ، ص١٠٣ ، ١٠٤ .

(٢١) F.O. 78 - 213 . Barker to Straford Canning .8 January 1832. Alexandria.

(٢٢) F.O. 78 - 209 . Straford Canning to Palmerston .13 February 1832. Pera.

(٢٣) F.O. 78 - 213 . Barker to Canning . 14 February 1832. Alexandria.

(٢٤) F.O. 78 - 213 . Barker to Canning . 23 February 1832. Alexandria.

(٢٥) F.O. 78 - 209 . Canning to Palmerston .25 February 1832. Pera.

(٢٦) F.O. 78-209. Canning to Palmerston .7 March 1832. Pera.

(٢٧) F.O. Barker to Palmerston.24Jun 1832.Alexandria..AD1- 456 .Capt Edward Lyons.to Vice Admiral Sir Henry Hotham.8 May 1832.H.M.S "Madagascar No. 126.

(٢٨) م الشام ، م٦٩ جرنال وقائع المصلحة ، السبت ١٥ ربيع الأول ١٢٤٨/ ١٢ أغسطس ١٨٣٢ .

(٢٩) عن ذلك وللمزيد عن مجهودات شيزنى فى مصر مع الباشا من أجل التوصل إلى تسوية بخصوص الطريق إلى الهند عبر مصر ، انظر : Hoskins; op.cit.pp 113, 114, 148,149

(٣٠) جون كيلى : مرجع سابق ، ج١ ، ص ٤٥٥- ٤٥٧ . أما شيزنى فجنرال إنجليزى أراد العمل مع القوات العثمانية فى حربها ضد روسيا ١٨٢٩ . لكنه عند وصوله استانبول وجد الحرب وقد أوشكت على الانتهاء. وأمام ترددهً فى العودة إلى بلاده ، وافق على القيام بالمهمة التى كلفه بها سفير إنجلترا لدى الباب العالى " روبرت جوردون بالتعرف على الأقاليم العثمانية فى آسيا وخاصة إمكانيات مصر . وصل شيزنى الإسكندرية فى مايو ١٨٣٠ حيث علم أن باركر كُلِّف بمعاينة الطرق إلى الهند ، فتطوع بأن يقوم بالمهمة بدلاً منه .

(٣١) وقد أبدى كاننج شكه فى قدرة الباب العالى على فرض الحصار البحرى على مصر ، وناقش كيفية تلافى إنجلترا إمكانية فرض أية قيود على تجارة الإنجليز فى الدولة ، وكذا الخطوط العامة التى يجب الرد بها لتحقيق ذلك. وأخيراً دخل فى موازنات بين مدى أفضلية تجارة إنجلترا مع مصر أو مع الدولة ، وانتهى إلى أن إنجلترا يمكنها موافقة الباب العالى بفرض حظر على تصدير الأخشاب فقط فى سفن إنجليزية لأن ذلك هو ما يستطيع منعه. أما بقية الصادرات المصرية "وتلك هى النقطة المهمة بالنسبة لتجارتنا" فقد رأى آن بالمرستون قد يشاركه فى رفض تنفيذ الحظر عليها.

F.O. 78-210 Canning to Palmerston.30 April 1832

(٣٢) ليس من المصادفة أن تشهد هذه الفترة اتصالات بريجز مع الباشا ومساعدته له فى أمور التجارة وغيرها. ولقد أقام بريجز اتصالات شخصية مع بالمرستون وغيره من ساسة انجلترا لإقناعهم بضرورة تأييد ومساعدة الباشا. ففى ٢٨ مارس ١٨٣٢ قدم

مذكرة لوزارة الخارجية عبر فيها عن أمله الكبير فى قيام بالمرستون بذلك. وفى أكتوبر - وبعد استيلاء القوات المصرية على الشام - قدم مذكرة ثانية توضح كيف أن إنجلترا وإيران والدولة سيستفيدون من نجاحات الباشا. ومرة أخرى فى نوفمبر نقل إلى وزارة الخارجية معلومات عن مصر وعبر عن أمله فى تسوية النزاع بشكل ودى بوساطة إنجلترا . وقد تكررت هذه المحاولات التى عبرت عن وجود فريق من الإنجليز فى مصر كان يهمهم نجاح الباشا لمصلحتهم الشخصية ومصلحة إنجلترا . وقد قام هؤلاء بدور مهم فى لندن.Rodkey.Frederick Stanley;The attempts of Briggs Campany to Guide British Policy in the Levant in the interest of Mehemet Ali Pasha 1821-41.Journal of modern history,Vol 5 .1993.PP 324-327,338.

(٣٣) F.O. 78-210.Canning to Parker.10 May 1832 . Constantinople.

(٣٤) F O. 78 - 214 . Barker to Canning . 13 June 1832. Alexandria.

(٣٥) F.O. 78 - 210 . Canning to Palmerston .17 May 1832. Therapia.

(٣٦) F.O. 78 - 214 . Barker to Palmerston . 25 June 1832. Alexandria.

(٣٧) م الأبحاث ، م ٦٦ مجموعة ١ ، وثيقة ١٣٧ إبراهيم إلى محمد علي ، ٢٢ شوال ١٢٤٧/ ٢٢ أبريل ١٨٣٢ .

F.O. 78-214.Parker to Palmerston.24 November1832 Alexandria.

(٣٨) م عابدين نمره ٢ ، دفتر ٣ الجناب العالى إلى إبراهيم ،٣٠ ذى القعدة ١٢٤٧/ ٢٨ مايو ١٨٣٢ .

(٣٩) F O. 78 - 210 . Canning to Palmerston .17 May 1832. Therapia.

F.O 78 - 214 . Parker to Palmerston 20 August 1832 Alexandria

(٤٠) م الأبحاث ، م ١٤٨ ، الوقائع العثمانية عدد ٢٥ ،٢٥ ذى الحجة ١٢٤٧هـ/٢٥ مايو ١٨٣٢ .

(٤١) F.O. 78-214. Barker to Palmerston . 19 July 1832. Alexandria.

(٤٢) F O. 78 - 215 . Farren to Palmerston .23 May 1832. Sidon.

(٤٣) م عابدين ، م٢ ، دفتر ٣ ، من الجناب العالى إلى القبو كتخدا ، ٣ محرم ١٢٤٨/ ٢ يونيو ١٨٣٢ .

(٤٤) م الشام ، م ٦٨ ، وثيقة ١١٥ إبراهيم إلى الجناب العالى ، ١٧ محرم ١٢٤٨/ ١٦يونيو ١٨٣٢ . وثيقة ١٤٤ من السر عسكر إلى الباب العالى ، فى ٢٣ صفر ١٢٤٨/ ٢٢ يوليو ١٨٣٢ . م ٦٩ ، رقم ٢٥٧ ، إلى الجناب العالى من السر عسكر ، ٢٩ ربيع الأول /١٢٤٨ ٢٩ أغسطس ١٨٣٢م .

(٤٥) محافظ الشام، م٦٩ ، وثيقة رقم ٢٣٥، من إبراهيم باشا إلى سامى بك ، ٩ محرم ١٢٤٨هـ/ ٨ يونيو ١٨٣٢ . من إبراهيم باشا إلى سامى بك ، أول ربيع الآخرة ١٢٤٨هـ/ ١ مايو ١٨٣٢م.

(٤٦) F O. 78 - 214 Barker to Palmerston . 13 June 1832. Alexandria.

(٤٧) F.O 78 - 214. Parker to Palmerston 15 September 1832 Alexandria

(٤٨) F.O. 78-214.Barker to Palmerston .12 June 1832.25June1832.Alexandria.

(٤٩) F.O. 78 - 214 . Barker to Palmerston . 24 June 1832. Alexandria.

(٥٠) F.O. 78-211.Canning to Palmerston.9 August 1832.(separate and secret).

(٥١) F.O. 78 - 211. Canning to Palmerston . 10 August 1832. Therapia.

(٥٢) F.O. 78-211.Canning to Cambell,British envoy,Tabreez.2August1832.

(٥٣) F.O. 78-211.Canning to Taylor,Bagdad,10 August 1832 Therapia.

(٥٤) F.O. 78 - 214 . Foreign Office to Parker . 3 October 1832.

(٥٥) محافظ الشام ، م٦٩ ، رقم ٩٣، صورة المراسيم الصادرة من طرف السر عسكر إلى مذكورين ، تحرير إلى قونسلوس جنرال الإنكليز ، ١٢ ربيع الأول ١٢٤٨ / ١٠ أغسطس ١٨٣٢م.

(٥٦) F.O. 78 - 212. Mandevill to Palmerston . 11 November 1832 . Therapia. Inclosure (a) From Mandevill to Frederic Pisani.12 October 1832 Therapia.

(٥٧) راوس: التاريخ الإنجليزى ، ت : محمد مصطفى زياده ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٤٦، ص١٩٠ - ١٩٢,محمد قاسم ،حسين حسنى : تاريخ القرن التاسع عشر ، القاهرة ، دار الكتاب العربى، ١٩٥٤، ص٨٠-٨٣ . Trevelyan; op.cit, pp. 615, 619 - 630, 642, 644 - 650.

Marriott. A History of Europe from 1815-1939, Surjeet Publications. Delhi.1936. p168.Afaf Lutfi : op cit. p.227.

(٥٨) راجع للمزيد : محمد صبرى الدالى : مرجع سابق ، ص ٨٥-٨٨ .

(٥٩) F.O. 78 - 212. Mandevill to Palmerston . 11 October 1832. Therapia.

(٦٠) F.O. 78-212.Mandevill to Palmerston18 October 1832.

(٦١) F.O. 78-212.Mandevill to Palmerston 11 Nov 1832.Inclosure . Captain Maunsell to Mr.Mandeville.3 November 1832 HMs Alfred Basika Bay

(٦٢) F.O. 78 - 212 Mandevrill to Palmerston . 26 October 1832. Therapia.

(٦٣) F.O. 78 - 212 Mandevill to Palmerston 11 November 1832.Therapia.

(٦٤) F.O. 78 - 214. Parker to Palmerston 10 November 1832. Alexandria.

(٦٥) F.O. 78 - 214. Parker to Palmerston . 21 November 1832. Alexandria.

(٦٦) F.O 78 - 212 Mandevill to Palmerston . 27 November 1832 Therapia. Inclosure(a) Mandevill to Frederic Pisani.12 October 1832.Therapia.

(٦٧) F.O. 78 - 212 . the Foreign Office to Mandeville 5 December 1832.

(٦٨) F.O. 78 - 212 the Foreign Office to Mandeville 5 December 1832

(٦٩) F.O. 78-215. Rachid Pacha.Grand Vizir to Palmerston.17 Deceber 1832.

(٧٠) F.O. 78 - 211 Canning to Palmerston 19 Deceber 1832. Paris.

(٧١) John Lowe;The concert of Europe: International relations 1814-1870, First Published. Hodder & Stoughton , London,1990, p.88.

(٧٢) محمد شفيق غربال : مرجع سابق ، ص ن.

(٧٣) F.O. 78 - 212. Mandeville to Palmerston . 19 Deceber 1832. Therapia.

(٧٤) محافظ أبحاث الشام، م٧٢ ، تقرير الجيش ١٦ شعبان ١٢٤٨هـ / ١٢ يناير ١٨٣٣م.

(٧٥) م الشام ، م٦٨ ، من حسين أفندى متسلم بيروت ، ٢٢ صفر ١٢٤٨هـ (٢١ يوليو ١٨٣٢م).

(٧٦) F.O. 78 - 214. Barker to Palmerston . 30 Deceber 1832. Alexandria.

(٧٧) معية تركى ، قناصل ، دفتر٤٤ ، رقم ٤٥٤ ، من المعيه إلى حبيب أفندى ، غرة جمادى الأولى ١٢٤٨هـ / ٢٨ أكتوبر ١٨٣٢ .

(٧٨) F.O 78 - 212. Mandeville to Palmerston . 22 Deceber 1832. Therapia

(٧٩) F.O 78-212.Mandeville to Palmerston 31 Deceber 1832. Therapia.

(٨٠) م الشام ، م١٤٨. الوقائع العثمانية ، عدد ٣٤ ، ٥ ربيع الأول ١٢٤٨هـ/ ٣ أغسطس١٨٣٢م.

(٨١) م الشام ، م٧٢ ، إلى الجناب العالى من السر عسكر ،٣ شعبان ١٢٤٨هـ/٢٨ ديسمبر ١٨٣٢م.

(٨٢) م الشام، م ٧٢ ، المحاورة التى تمت بين إبراهيم باشا والصدر الأعظم ، شعبان ١٢٤٨هـ.

(٨٣) م الشام ، م ٧٢ ، رسائل من (الصدر الأعظم) إلى محمود باشا والى البوسنه . وإلى شريف أفندى مفتى مناستر ، وإلى خزيندار إسماعيل بك بمناستر . ٥ شعبان ١٢٤٨هـ/ ٣٠ ديسمبر ١٨٣٢م .

(٨٤) م الشام ، م ٧٢ ، تقرير عن الجيش المنصور ، الأحد ١٥ شعبان ١٢٤٨هـ/ ٩ يناير ١٨٣٣م.

(٨٥) محافظ الشام ، م ٧٢ ، تقرير يوم الأحد ٨ شعبان ١٢٤٨هـ(٢ يناير ١٨٣٣م) ، من إبراهيم باشا إلى عباس باشا ، صورة البيورلدى المزمع تحريره إلى قبرص .

(٨٦) محافظ الأبحاث ، م ١٢٩ (فرمانات) ، صورة فرمان رقم ٢ صادر فى منتصف شعبان ١٢٤٨ (٩ يناير ١٨٣٣م) بطغراء السلطان محمود خان .

(٨٧) محافظ الأبحاث ، م ١٢٩ (فرمانات) ، ترجمة صورة فرمان رقم ٨٩ صادر فى منتصف شعبان ١٢٤٨ (١٥ يناير ١٨٣٣م) بطغراء السلطان محمود خان .

(٨٨) م الشام ، م٧٢ ، من خسرو باشا إلى الجناب العالى ،١٤ شعبان ١٢٤٨هـ/ ٨ يناير ١٨٣٣م.

(٨٩) محافظ الشام ، م ٧٢ ، رسالة البارون دووارن إلى أمير اللواء سليمان بك فى ١٧ شعبان ١٢٤٨هـ (١١ يناير ١٨٣٣م) . ثم رسالته إلى إبراهيم باشا فى ١٨ شعبان من العام نفسه .

(٩٠) محافظ الشام ، م٧٢ ، من إبراهيم إلى محمد علي ، ١٩ شعبان ١٢٤٨هـ/ ١٣ يناير ١٨٣٣م.

(٩١) م الشام ، م٧٢ ، من إبراهيم باشا إلى محمد علي ، ٢١ شعبان ١٢٤٨هـ/ ١٥ يناير ١٨٣٣م.

(٩٢) F.O. 78-226. Foreign Office to Cambell.7 January 1833.

(٩٣) م الشام ، م٧٣ من البارون روسين سفير فرنسه فى استانبول إلى إبراهيم باشا ، ٣ شوال ١٢٤٨/ ٢٧ فبراير ١٨٣٣م ؛ من إبراهيم إلى محمد علي ، ٩ شوال ١٢٤٨(٥ مارس١٨٣٣). وهناك رسالة أخرى بذات المعنى فى ١٣ شوال ، وحمل الرسالتين بيزانى سكرتير السفاره الإنجليزية باستانبول.

(٩٤) F.O. 27 - 463. Granville to Palmerston . 4February 1833. Paris.

(٩٥) م الشام ، م٧٣ ، إبراهيم إلى محمد علي ، ١٨ ذى القعدة ١٢٤٨ / ١١ أبريل ١٨٣٣ ؛ تقرير ٢١ شوال ١٢٤٨ (١٧ مارس) وكذلك ترجمه قنصل مرسل من كانى بك عن أخبار استانبول ، ٦ ذى القعدة ١٢٤٨ / ٣١ مارس ١٨٣٣ .

(٩٦) F.O. 27 - 463. Granville to Palmerston . 4February 1833. Paris.

(٩٧) م الشام ، م٧٣ إلى الصدر الأعظم من السر عسكر ، ٢١ ذى القعدة ١٢٤٨/ ١٤ أبريل ١٨٣٣ .

(٩٨) م الشام ، م٧٣ من أحمد فوزى باشا إلى إبراهيم باشا ٢٣ ذى القعدة ١٢٤٨/١٦ أبريل ١٨٣٣ .

(٩٩) م الشام ، م٧٣ إلى الجناب العالى من السر عسكر ، ٢٨ ذى القعدة ١٢٤٨/ ٢١أبريل ١٨٣٣م.

(١٠٠) محافظ الشام ، م ٧٣ ، من إبراهيم باشا إلى كل من الصدر الأعظم وخسرو باشا والمشير أحمد فوزى باشا ، ٢٣ ذى القعدة ١٢٤٨هـ / ١٦أبريل ١٨٣٣م.

(١٠١) محافظ عابدين ، ملخصات دفاتر ، دفتر ٣ ، محفظة ٢ ، إلى خليل باشا لدى حضوره إلى الإسكندرية ، ٧ ذى الحجة ١٢٤٨هـ / ٣٠ أبريل ١٨٣٣م .

(١٠٢) محافظ الشام ، م ٧٣ ، من المشير أحمد فوزى باشا إلى السر عسكر إبراهيم باشا ، ١٥ ذى الحجة ١٢٤٨هـ (٦ مايو ١٨٣٣م) . ولقد صدر الفرمان السلطانى بذلك فى اليوم نفسه.

(١٠٣) F.O. 78-226. Foreign Office to Campbell.1 February 1833.

(١٠٤) F.O. 78-233 Foreign Office to Admirality ,Secret,3 April 1833.F.O78-Campbell to Palmerston 7 May 1833.Alexandria.

(١٠٥) F.O. 27 - 463 Granville to Palmerston . 25 January 1833. Paris.F.O27-465 Arthur Aston to Palmerston.13 May 1833.Paris F.O. 78 - 227. Campbell to Palmerston . 9 May 1833.Alexandria

(١٠٦) F.O. 27- 465 M Arthur Aston to Palmerston No.43, 27 May 1833 Paris.

(١٠٧) F.O. 27- 465. M Arthur Aston to Palmerston .No.45, 27 May 1833.Paris.

(١٠٨) F.O. 78 - 227. Campbell to Palmerston .No.27, 17 June 1833.Alexandria.

(١٠٩) F.O. 27- 465. M Arthur Aston to Palmerston .No.63, 14 June 1833.Paris.

(١١٠) F.O. 27- 465. M Arthur Aston to Palmerston .No.66, 17 June 1833.Paris.

(١١١) عن ذلك وعن الامتيازات التى أعطتها المعاهدة لروسيا ، وخاصة سماحها للسفن الروسية بعبور المضايق وقت الضرورة ، انظر : محمد صبرى الدالى : مرجع سابق ، ص ١٥١ .

(١١٢) أونجارتى: أمى رفيع المعرفه، ترجمة وتقديم : عادل السيوى ، ص٦٧ . فى : إصلاح أم تحديث ؟ مصر فى عصر محمد علي ، تحرير: رءوف عباس ، القاهرة ، المجلس الأعلى للثقافة ، ٢٠٠٠ .

(١١٣) F.O. 27 - 480. Earl Granville to Palmerston.No 60,7 February1834.Paris

(١١٤) F.O. 27- 480. Earl Granville to Palmerston No 69.17 February1834.Paris.

(١١٥) F.O. 27-480.Granville to Palmerston.No 107,14 Mar 1834.No 144,9 Apr

(١١٦) F.O. 27 - 480 Granville to Palmerston.No 154,18 April 1834.Paris.

(١١٧) F.O. 78-240.Ponsonby to Palmerston.No178.17 November1834.Therapia.

(١١٨) F.O. 78 -224. the Foreign Office to Ponsonby .No.22, 6 December 1833.

(١١٩) كانت الأموال مهمة للغاية للباشا. وبلغ المال المقنن عليه سنوياً للآستانه فقط أوائل عهده بالشام ١٩٨٧٧ ٦٥ قرشاً. ثم طلب منه ٥٠٢٢٠١٥ قرشاً . أسد رستم: إدارة الشام، ص ١٢١ .

(١٢٠) أشار إبراهيم أن الوارد له ألف كيس شهرياً وأنه يعانى ضائقة شديدة حتى أنه لم يصرف للجنود من متأخراتهم إلا شهر . محافظ الشام ، م٧٢ تقرير الجيش ١٦ شعبان ١٢٤٨/ ١٠يناير ١٨٣٣م.

(١٢١) شهدت الشام العديد من الإصلاحات الإدارية والاقتصادية فى عهد الحكم المصرى رغم الفشل فى تحقيق الاستقرار التام مما أدى لاشتعال بعض الثورات التى شجعتها إنجلترا والدولة. أحمد الحته: جهود إبراهيم باشا فى خدمة الزراعة والصناعة والتجارة، ص١٠٣- ، ١٠٥ فى : ذكرى البطل الفاتح إبراهيم باشا. عبد الرحمن الرافعى: عصر محمد علي ، ص٣٠٠- ٣٠٢ ، ٣١٣ . لطيفه محمد سالم : موقف محمد علي من أهل الذمة فى الشام ١٨٣١-١٨٤٠، ص, ١٨١ ديمترى جاتيئيف: سياسة محمد علي فى الشام ١٨٣٣-١٨٤٠، ص١٣٢-, ١٣٤ والبحثان الأخيران فى ندوة: إصلاح أم تحديث؟ مصر فى عصر محمد علي ، تحرير : رءوف عباس ، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة ،٢٠٠٠ .

(١٢٢) تعددت المصادر التى رأى الباشا أنها كفيلة بالحصول على المال ومنها نظام الاحتكار والاعتماد على الذات والاستغناء التدريجى عن الاستيراد . عبد الرحمن زكى : حملة الشام . ص٢٨٩ .

(١٢٣) أسد رستم : إدارة الشام ، ص، ١١٥

(١٢٤) م الشام ، م٧٦ صورة اللائحة الواردة من بغوص بك ، ٢٧ شوال ١٢٤٩/٤ مارس ١٨٣٤.

(١٢٥) م الشام، م٧٦ صورة اللائحة الواردة من بغوص بك ، ٢٧ شوال ١٢٤٩ / ٧ مارس ١ ١٨٣٤ .

(١٢٦) م الشام، م٧٥ إلى الجناب العالى من إبراهيم باشا ، ١٩جمادى الآخرة ١٢٥٠/ ٨ أكتوبر ١٨٣٤ .

(١٢٧) لقد سعى عام ١٨٣٤للاستفادة من حالة التوتر بين روسيا من ناحية وبين انجلترا وفرنسا . وبالإضافة إلى الأسباب السابقة للعداء ، كانت المخاوف الروسية من تحركات الأسطول الإنجليزى فى شرق المتوسط قد زادت ، رغم محاولات إنجلترا وفرنسا وإنجلترا للتقليل من تلك المخاوف طالما ظلت روسيا وفية لتعهداتها بوضع أسطولها فى حالة عدم تأهب وعدم اختراقها البوسفور من جديد .

F.O. 27-480.Granville to Palmerston.No269,23June 834.Paris.

(١٢٨) F.O. 27 - 480. Earl Granville to Palmerston No 269,23June 1834 Paris

(١٢٩) م الشام ، م٧٣ من كانى بك عن أخبار استانبول ، ٦ ذى القعدة ١٢٤٨/ ٢٠ مارس ١٨٣٣ .

(١٣٠) أرسل السلطان بإعفاء الباشا من متأخرات ١٢٤٧و١٢٤٨على أن يتم سداد أموال ١٢٤٩ و ١٢٥٠ . محافظ الأبحاث ، م١٢٩، فرمانات ، أواسط جمادى الآخرة١٢٥٠ بطغراء السلطان محمود.

(١٣١) F O 78-250.India Board 1 Sept 1834.C.Grant to Viscount Palmerston.

(١٣٢) جون كيلى : مرجع سابق ، ج١، ص٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٧٥ .

(١٣٣) اعتبر إبراهيم أن والده أخطأ لعدم حسم الاستقلال منذ ١٨٣٢وانتهى لضرورة عدم الوقوف ضد الإنجليز. محافظ الشام ، م٧٦ إلى الجناب العالى من إبراهيم ، ٧ المحرم ١٢٥١/ ٥ مايو ١٨٣٥ .

(١٣٤) محافظ عابدين ، م٣، ملخصات دفاتر ، دفتر ٦ ، من سامى بك إلى السر عسكر ، ١٧ رجب ١٢٥١ / ٨ نوفمبر ١٨٣٥م. وانظر رسالة أخرى من سامى إلى إبراهيم فى ٥ شعبان ١٢٥١/ ٢٥ نوفمبر ١٨٣٥م. م الشام ، م٧٦ من إبراهيم باشا إلى سامى بك ، شعبان ١٢٥١/ نوفمبر ١٨٣٥م .

(١٣٥) م الشام ، م٧٦ من متسلم بيروت حسين راشد إلى إبراهيم، ٩ربيع الآخر ١٢٥١/ ٣ أغسطس ١٨٣٥ .

(١٣٦) م الشام، م٧٦ من محمد شريف باشا لسامى بك ١٢جمادى الأولى ١٢٥١/ ٥ سبتمبر ١٨٣٥م.

(١٣٧) م الشام ، م٧٦ من شريف باشا لسامى بك ٢١ جمادى الأولى ١٢٥١هـ/ ١٤ سبتمبر ١٨٣٥ .

(١٣٨) م الشام ، م٧٦ من إبراهيم باشا إلى القنصل الإنجليزى فى بيروت ، وخطاب إلى القنصل نفسه من مجلس الحجر الصحى ببيروت ، ثم خطاب القنصل إلى المجلس . والرسائل مرفقة برسالة إبراهيم لسامى بك ، ٢٣ جمادى الأولى١٢٥١ / ١٦ سبتمبر ١٨٣٥م.

(١٣٩) محافظ الشام ، م٧٦ من سليمان باشا لسامى بك ، ٢٩ جمادى الأولى ١٢٥١/ ٢٢ سبتمبر ١٨٣٥م . تقرير من شريف باشا إلى إبراهيم باشا ؛ من إبراهيم إلى سليمان فى ٢٢ جمادى الأولى ، مرفقة ضمن خطاب سليمان باشا لسامى بك فى٢٩ جمادى الأولى ١٢٥١ / ٢١ سبتمبر ١٨٣٥ .

(١٤٠) م الشام ، م٧٦ من محمد شريف باشا إلى سامى بك ، ١٧رمضان ١٢٥١هـ/٦ يناير ١٨٣٦م.

(١٤١) ولم يكن من الغريب بالتالى أن تعلن البعثة فشلها تماماً عام ١٨٤٢ ، وتعلن عدم صلاحية دجلة والفرات للملاحة . جون كيلى : مرجع سابق ، ج١ ، ص ٤٩٥ ، ٤٩٦ .

(١٤٢) م الشام ، م٧٦ ، من إسماعيل عاصم متسلم عينتاب ، آخر رمضان ١٢٥١هـ / ١٨ يناير ١٨٣٦م . من إبراهيم باشا إلى سامى بك . ٢٣ شوال ١٢٥١هـ/ ١١ فبراير ١٨٣٦م .

(١٤٣) ظهر ذلك من أحاديث قنصل إنجلترا فى حلب مع إبراهيم باشا. م الشام ، م٧٦ ، من إبراهيم باشا إلى سامى بك ، ٢٣ شوال ١٢٥١/ ١١فبراير ١٨٣٦م.

(١٤٤) م الشام ، م ٧٧ من نظيف بك إلى السر عسكر ، ١٩ ذى الحجة ١٢٥١هـ/ ٥ أبريل ١٨٣٦ .

(١٤٥) م عابدين . م٢، دفتر ٣ من الجناب العالى إلى الباب العالى، فى ٧ ذى القعده ١٢٥١ / ٢٤ فبراير ، ١٨٣٦ م الشام ، م ٧٧ من إبراهيم باشا إلى سامى بك . ١٣ المحرم ١٢٥٢/ ٣٠ أبريل ١٨٣٦م.

(١٤٦) م الشام ، م٧٦ من إبراهيم باشا إلى سامى بك ، ٦ ذى القعده ١٢٥١هـ/ ٢٣ فبراير ١٨٣٦م.

(١٤٧) م الشام ، م٧٧ من متسلم بيروت حسين راشد أفندى إلى سليمان باشا ، ١١ ذى الحجة ١٢٥١ /٢٩ مارس ، ١٨٣٦ من شريف باشا إلى سامى ٧ المحرم ٢٤/١٢٥٢ أبريل ، ١٨٣٦ من متسلم بيروت ١٨محرم ٤/١٢٥٢ مايو ، ١٨٣٦ من شريف إلى سامى غرة صفر ١٢٥٢ (١٦مايو ١٨٣٦).

(١٤٨) م الشام ، م٧٧ ، صورة التحريرات التى توجهت إلى السينتور لابى ، ٧ صفر ١٢٥٢ (٢٢ مايو ١٨٣٦م) ؛ من قونسلوس الفرنساوى فى بيروت إلى متسلمها . ١٩ المحرم ١٢٥٢/ ٥ مايو ١٨٣٦م.

(١٤٩) م الشام ، م٧٧ من أحمد باشا المنلكلى إلى إبراهيم باشا . ٤ المحرم ١٢٥٢ / ٢٠ أبريل ١٨٣٦ .

(١٥٠) م الشام . م٧٧ من حكمدار الشام إلى إبراهيم باشا ٢٦ محرم ٩/١٢٥٢ مايو ١٨٣٦ .

(١٥١) م الشام . م٧٧ ، فتح الله كاترون إلى مجلس بيروت ، ٢٦ المحرم ١٢٥٢هـ/١٠ مايو

١٨٣٦م.

(١٥٢) أشار إبراهيم أن كامبل قابله وطالبه بأمرين مسألة الأموال التى يطلبونها من الأهالى بحجة أنها نُهبت من يهود صفد وحجر الخَمرَّ]الخمارَّ [الذى ظهر فى جهة القدس وفرض عليه شريف باشا رسم البدعة ". م الشام ، م٧٧ من إبراهيم باشا إلى سامى بك ،٢٠ المحرم ١٢٥٢/ ٣ مايو ١٨٣٦ .

(١٥٣) ج.كول : المدخل إلى التاريخ الاقتصادى ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ص ٦٨ - ٨٩ .

(١٥٤) أعطى نمو الصناعة الإنجليزية وتغير مفهوم التجارة الهندية أثناء الثلث الأول من القرن ١٩ دفعة كبرى لأهمية الهند الاقتصادية وللطريق إليها. ففى ١٨١٤ بلغت جملة الملابس التى صدرتها إنجلترا للهند ٨١٧٠٠٠ يارده بقيمة ٢٠١١٨٢ جنيه إسترلينى. وفى ١٨١٩ زادت إلى ٧١٢٧٦٦١ يارده . وإلى ٢٣٦٨٥٤٢٦ عام ١٨٢٤ . وفى ١٨٣٢ وصلت إلى ٥١٨٣٣٩١٣ يارده بقيمة ٣٢٣٨٢٤٨ جنيه إسترلينى. وفى حين بلغت الواردات الإنجليزية من الشرق الأقصى حوالى٢٧٠٠٠ طن عام ١٧٩٠فإنها بلغت ٨٠٧٠٠ عام ١٨١٧ كما بلغت الصادرات الإنجليزية للهند والبلدان المجاورة حوالى ١٠٩٤٠٠ . Hoskins , op. cit . pp.86, 87.

(١٥٥) كانت فرنسا وانجلترا تخشيان منافسة الصناعة المصرية فى البداية ولوحظ عام ١٨٢٩ بالفعل بشئ من التشاؤم أن صادرات الأقمشة الرديئة من إنجلترا انخفضت بينما الموسلين الهندى الذى كان عليه طلب عظيم فى مصر أصبح نادراً ما يستورد بعد أن بدأت المصانع المصرية تنتج قماشاً مماثلاً. وعلى كل ما لبث الاتجاه أن تغير وزالت المخاوف. وبدلاً من أن تنخفض الواردات من أوروبا كانت هناك زيادة مضطردة. ففى ١٨٣٦ بلغت قيمة المصنوعات الأوربية المستوردة لمصر ١٢٥ مليون قرش من صادرات إجمالية تبلغ ٣٥٥ مليون. أما حجم تجارة إنجلترا مع الخليج فكانت مرتفعة هى الأخرى. ووفقاً لأحد التقديرات كان مجموع تجارة الخليج مع الهند ١٨٣١-١٨٣٢ هو١١٤٢٣٣٥١ روبية (حوالى١١٤٢٣٠٠جنيه إسترلينى) منها ٤٦٠٠١٢٨ للواردات و٦٨٢٣٢٠٢ للصادرات وهى نسبة ليست بهينة من المنطقة. ريفلين : مرجع سابق ، ص، ٢٨٧ كيلى : مرجع سابق ، ج١ ، ص٤٢٥ .

(١٥٦) لينوار تشامبرز رايت : سياسة الولايات المتحدة الأمريكية إزاء مصر، ت: فاطمة علم الدين ، م: يونان لبيب رزق ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٧ ، ص ٥٩ ، ٦٥ ، ٦٧ .

(١٥٧) د. محمد محمود السروجى : تاريخ أوربا السياسى والاقتصادى ، مطبعة المصرى ، الاسكندرية ، د. ت. ط. ص ١٨٩ - ١٩١ .

(١٥٨) Trevelyan G m , History of England ,Longman, third edition , London, 1966 pp 639 , 643. Afaf Lutfi : op. cit p.228 Afaf Lutfi , op. cit p. 236

(١٥٩) هيلين ريفلين : مرجع سابق ، ص ٢٦١ .

(١٦٠) م عابدين، م٢ ، دفتر ٣ من الجناب العالى للباب العالى ، ٥ صفر ١٢٥٢ / ٢١ مايو ١٨٣٦ .

(١٦١) المصدر السابق ، من الجناب العالى إلى قبو كتخداه ، ٥ صفر ١٢٥٢هـ / ٢١ مايو ١٨٣٦م .

(١٦٢) ١٦٢ م الشام ، م٧٧ من حكمدار الشام إلى سامى بك ، ١٥ ربيع الآخر ٢٩/١٢٥٢ يوليو ١٨٣٦ .

(١٦٣) من محمد شريف باشا إلى سامى بك ،٣٠ ربيع الأول ١٢٥٢هـ / ١٣ يوليو ١٨٣٦م .

(١٦٤) م الشام ، م٧٧ ، خطاب القنصل الإنجليزى باركر إلى حكمدار الشام محمد شريف باشا ، وهى مرفقة مع رسالة شريف باشا إلى سامى بك ، ٢٩ ربيع الأول ١٢٥٢هـ/ ١٣ يوليو ١٨٣٦م .

(١٦٥) م الشام ، م ٧٧ ، من إبراهيم باشا إلى سامى بك ، ٢١صفر ١٢٥٢هـ/ ٥ يونيو ١٨٣٦م.

(١٦٦) محافظ الشام ، م ٧٧ ، من شريف إلى سامى ، ٦ ربيع الأول ١٢٥٢/ ٢٠ يونيو١٨٣٦ ؛ ترجمة الكتاب الوارد من قنصل إنجلترا بالشام ، وجاء مرفقاً ضمن رسالة شريف إلى سامى ، ٦ ربيع الأول ١٢٥٢: ترجمة كتاب شريف إلى قنصل إنجلترا وجاء مرفقاً ضمن رسالة شريف لسامى.

(١٦٧) محافظ الشام ، م ٧٧ ، رد شريف باشا على كامبل ، ضمن رسالة شريف باشا إلى سامى بك ، ٢٩ ربيع الأول ١٢٥٢هـ / ١٣ يوليو ١٨٣٦م.

(١٦٨) م الشام ، م٧٧ من إبراهيم باشا إلى سامى بك ، ٢٧ ربيع الآخر ١٠/١٢٥٢ أغسطس ١٨٣٦ .

(١٦٩) م عابدين ، م٢، ملخصات دفاتر ، دفتر ٣ من الجناب العالى إلى الباب العالى ، ٧ ربيع الآخر ١٢٥٢هـ / ٧ أغسطس ١٨٣٦م .

(١٧٠) حصل الفرنسيون على فرمان بتطبيق عدم احتكار تجارة الحرير فى الولايات الخاضعة للباشا ومن ثم " إلغاء الرسومات المحدثة وعدم مداخلة أى شخص فى شؤون تجارة تبعة فرانسا .. عملاً بالمعاهدة المنعقدة بين سلطنتنا السنية وبين الدولة المشار إليها ". م الأبحاث ، م١٢٩ فرمانات ، فرمان ٢١ ، أواخر ربيع الآخر ١٢٥٢ (أغسطس ١٨٣٦) بطغراء السلطان محمود.

(١٧١) محافظ الأبحاث ، م١٢٩، فرمان صادر فى أواخر ربيع الآخر ١٢٥٢ (أغسطس ١٨٣٦).

(١٧٢) صدرت فرمانات لتجار روسيا وطوسقانه آخر أغسطس ١٨٣٦ ثم لتجار سردينيا فى منتصف ديسمبر١٨٣٦ ولتجار هولندا فى النصف الثانى من فبراير ١٨٣٧ ولتجار سجلياتن أوائل أبريل ١٨٣٧). م الأبحاث ، م ١٢٩، فرمانات .

(١٧٣) محافظ الشام ، م ٧٧ ، مذكرة ملتزمى جمرك يافا إلى حكمدار إيالات الشام ، متضمنه فى رسالته إلى سامى بك ، غاية ربيع الآخر ١٢٥٢/ ١٢ أغسطس ١٨٣٦ .

(١٧٤) محافظ الشام ، م ٧٧ خلاصة الخطاب المؤرخ غرة جمادى الأولى الوارد من حكمدار إيالات بر الشام ، إلى سامى بك ، ١٧ جمادى الأولى ١٢٥٢هـ/٣٠ أغسطس ١٨٣٦م.

(١٧٥) م الشام ، م ٧٨ ، من شريف باشا إلى سامى بك ، ٥ شعبان ١٢٥٢هـ/١٤ نوفمبر ١٨٣٦.

(١٧٦) م الشام ، م ٧٨ ، من شريف باشا إلى سامى بك ، ٢ شعبان ١٢٥٢هـ/ ١١ نوفمبر ١٨٣٦ .

(١٧٧) م الشام ، م ٧٧ ، إبراهيم باشا إلى سامى بك ، ٢٧ ربيع الآخر ١٢٥٢/١٠ أغسطس ١٨٣٦؛ من حكمدار إيالات الشام ، إلى سامى بك ، غاية ربيع الآخر ١٢٥٢/ ١٢أغسطس ١٨٣٦ .

(١٧٨) م الشام ، م ٧٨ ، من شريف باشا إلى سامى بك ، ٢ شعبان ١٢٥٢هـ/ ١١ نوفمبر ١٨٣٦ .

(١٧٩) محافظ الشام ، م ٧٨ ، رسالة متسلم بيروت ، وجاءت متضمنة فى رسالة شريف باشا لسامى بك ، ١٣ شعبان ١٢٥٢هـ/ ٢٢ نوفمبر ١٨٣٦ .

(١٨٠) محافظ الشام ، م ٧٨ ، من بوغوص بك إلى سامى بك ، ٢ شوال ١٢٥٢/ ٩ يناير ١٨٣٧ ؛ من محمد شريف باشا إلى سامى بك ، ٥ شوال ١٢٥٢هـ/ ١٢ يناير ١٨٣٧م.

(١٨١) أحمد عزت عبد الكريم : العلاقات بين الشرق العربى وأوروبا ، ص٢٠٠ ، هامش١ .

(١٨٢) م الشام ،م ٧٨ بوغوص بك إلى سامى بك ، ١٩ ذى القعده ١٢٥٢هـ/٢٥ فبراير ١٨٣٧م.

(١٨٣) م الشام ، م٧٨ ، من شريف باشا إلى سامى بك ، ٢٢ شوال ١٢٥٢هـ/٢٩ يناير ١٨٣٧م

(١٨٤) م الشام ، م٧٩ ، ترجمة القرار المؤرخ بتاريخ ٥ محرم ١٢٥٣ (١٠ أبريل ١٨٣٧م) .

(١٨٥) م الشام ، م ٧٩ من بوغوص بك إلى عبد الباقى بك ، ١٤محرم ١٢٥٣/ ١٩ أبريل ١٨٣٧م.

(١٨٦) م الشام ، م ٧٩ ، من الجناب العالى إلى باقى بك ، ١٧ محرم ١٢٥٣/٢٢ أبريل ١٨٣٧م.

(١٨٧) م الشام ، م ٧٩ ، من باقى بك إلى المعية ، ٢٠ محرم ١٢٥٣هـ/ ٢٥ أبريل ١٨٣٧م.

(١٨٨) م الشام ، م٧٩ ، من شريف باشا إلى بوغوص بك ، ٩ صفر ١٢٥٣هـ/ ١٣ مايو ١٨٣٧م.

(١٨٩) هذا ما يمكن ملاحظته - كمثال- من موقفه من القنصل الإنجليزى العام فى مصر ، حيث أن المعية - وعلى غير المعتاد - أمرت بعدم التصريح للقنصل ورفيقه بأخذ شئ من الآثار . معيه تركى ، قناصل، دفتر٨٠ ، وثيقة ٢٨٩ من المعية إلى عثمان بك ، ٤ رمضان ١٢٥٢ / ١٢ ديسمبر ١٨٣٦ .

(١٩٠) محافظ الشام ، م ٧٩ ، من بوغوص بك إلى المعاونة ، ٨ محرم ١٢٥٣هـ/ ١٣ أبريل ١٨٣٧م .

(١٩١) م الشام ، م ٧٨ ، من بوغوص بك إلى سامى بك ، ٦ شوال ١٢٥٢هـ/ ١٣ يناير ١٨٣٧م.

(١٩٢) م الشام ، م ٧٨ ، من بوغوص بك إلى سامى بك ،١١ شوال ١٢٥٢/ ١٨ يناير ١٨٣٧ .

(١٩٣) م الشام ، م ٧٨ ، من بوغوص بك إلى سامى بك ، ١٣ شوال ١٢٥٢هـ/ ٢٠ يناير ١٨٣٧.

(١٩٤) م عابدين ، محفظه ٣ ، ملخصات دفاتر ، دفتر ٦ ، من المعية السنية إلى دولة الباشا السر عسكر (من منوف) ، ٧ المحرم ١٢٥٣هـ / ١٢ أبريل ١٨٣٧م .

(١٩٥) م الشام ، م٧٩ ، عريضة عبد ضعيف إلى أعتاب مولاه الحيدرية ، ٢٨ محرم ١٢٥٣/ ٤ مايو ١٨٣٧ ؛ عريضة من إسماعيل عاصم ، ٩ صفر ١٢٥٣هـ/ ١٤ مايو ١٨٣٧م .

(١٩٦) أوضح الريس أفندى لبوتينيف أن الباب العالى لم يفكر فى المزيد من المساعدة العسكرية ، وأن السلطان يرغب فى تأجيل تقدم القوات الروسية إلى ما بعد الدانوب.
F.O 27 - 465. M Arthur Aston to Palmerston.No 37,17 May 1837.Paris.

(١٩٧) معية تركى ، قناصل ، دفتر ٢١٤ ، من الجناب العالى إلى الباشا السرعسكر إبراهيم باشا ، وثيقة رقم ١٤٧ ، ١٩ شعبان ١٢٥٣هـ / ٢٠ نوفمبر ١٨٣٧م .

(١٩٨) م الشام ، م٧٩ من إبراهيم إلى الجناب العالى ٢٢ شعبان ١٢٥٣ / ٢٣ نوفمبر ,١٨٣٧ الجناب العالى إلى إبراهيم ٢٢رمضان ١٢٥٣ / ٢٣ ديسمبر ,١٨٣٧ سليم باشا حكمدار أدنه إلى إبراهيم ٢٥رمضان ١٢٥٣/ ٢٦ديسمبر ,١٨٣٧ الصاغقول أغاسى بكولك حافظ إبراهيم ٢٤ ذى القعده ١٢٥٣ / ١٧فبراير ١٨٣٨ .

(١٩٩) م عابدين ، م٤ ، ملخصات دفاتر ، دفتر٧ ، من الجناب العالى إلى القبو كتخدا ، ١٧ جمادى الآخرة ١٢٥٣هـ / ١٩ سبتمبر ١٨٣٧م.

(٢٠٠) م عابدين ، م٤ ، دفتر٧ ، من الجناب العالى إلى القبوكتخدا ، ١٧جمادى الآخرة ١٢٥٣/ ١٩ سبتمبر ١٨٣٧ . الجناب العالى إلى الباب العالى ، ١٧ جمادى الآخرة ١٢٥٣ / ١٩ سبتمبر ١٨٣٧ .

(٢٠١) م الشام ، م ٧٩ ، من شريف باشا إلى المعية ، ٢٥ شعبان ١٢٥٣هـ/ ٢٣ نوفمبر ١٨٣٧م.

(٢٠٢) لقد أمر بتزويد باخرة إنجليزية بالفحم فى بيروت ، بل وبصرف أية كمية يطلبها الإنجليز . محافظ الشام ، م ٧٩ ، من محمد شريف ، ٢٢ رجب ١٢٥٣هـ / ٢١ أكتوبر ١٨٣٧ .

(٢٠٣) محافظ الشام ، م ٧٩ من شريف باشا إلى سامى بك ، ٥ شعبان ١٢٥٣/ ٣ نوفمبر ١٨٣٧ .

(٢٠٤) محافظ الشام ، م٧٩ من إبراهيم باشا إلى محمد على ، ٧ ذى الحجة ١٢٥٣/ ٢مارس ١٨٣٨ .

(٢٠٥) عن مجئ بورنج مصر أواخر ١٨٣٧بعد فشله فى انتخابات مجلس العموم موفداً من حكومته لوضع تقرير عن حالة مصر آنذاك وماينتظر أن تكون عليه فى المستقبل، وجولاته فى مصر وتوافق آرائه مع أهداف الباشا الاستقلالية والتوسعية انظر: محمد فؤاد شكرى وآخران : بناء دولة ، مصر محمد على، القاهرة ، دار الفكر العربى، ١٩٤٨ ، ص٣٦١- ٣٦٩ وغيرها.

(٢٠٦) معية تركى ، قناصل ، دفتر ٢١٤ ، من الجناب العالى إلى الباشا السر عسكر إبراهيم باشا ، وثيقة رقم ١٤٧ ، ١٩ شعبان ١٢٥٣هـ / ٢٠ نوفمبر ١٨٣٧م .

(٢٠٧) م الشام ، م٧٦ من إبراهيم باشا إلى سامى بك ، ٢٣ ذى الحجة ١٢٥١ . م ٧٧ ، من إبراهيم إلى سامى ،٢٠ المحرم ١٢٥٢ ؛ م٧٩ من شريف إلى سامى ، ١٩ شوال ١٥/١٢٥٣ يناير ١٨٣٨م.

(٢٠٨) محافظ الأبحاث ، م١٢٩ ، فرمانات ، فرمان صادر أواسط محرم ١٢٥٣ بطفراء السلطان محمود.

(٢٠٩) م عابدين ، ملخصات دفاتر ، م٢ ، دفتر٣ ، من الجناب العالى إلى الباب العالى ، غرة شوال ١٢٥٣هـ/ ٢٧ ديسمبر ١٨٣٧م.

(٢١٠) أسد رستم : إدارة الشام.. روحها وهيكلها وأثرها ، ص١٢٣ ، ١٢٤ .

(٢١١) محافظ الحجاز، م١٠٠ ، من سامى إلى بوغوص ، ٢٣ ذى الحجة ١٢٥٣ / ١٨ مارس ١٨٣٨ .

(٢١٢) جون كيلى : مرجع سابق ، ج١ ، ص ٥٠٣ - ٥٠٦ .

(٢١٣) ٢١٣ م عابدين ، م٤ ملخصات ، دفتر ٧ ، الجناب العالى للباب العالى ، ١٥ذى الحجه١٢٥٣/ ١٠مارس ١٨٣٨

(٢١٤) م الشام ، م ٧٩ ، إبراهيم باشا إلى محمد علي ، ١٧ ذى الحجة ١٢٥٣ / ١٢ مارس ١٨٣٨م.

(٢١٥) Nesselrode à Medem,1 Mars 1838.in; Rene Cattaui Bey ;Le Regne de Mohamed Ali d'apres les archives Russes en Egypte.Tome 3 , Stampato in Roma.

(٢١٦) Medem à Nesselrode, Le Caire, 13 Avril 1838 . in ;Rene Cattaui ; op.cit.

(٢١٧) F.O. 27 - 555. Foreign Office to Lord Granville , 16 February 1838 .

(٢١٨) F.O. 27. Earl Granville to Palmerston , 16 April 1838 .Paris.

(٢١٩) Medem à Nesselrode, Alexandrie, 17 Mai 1838 .in;Rene Cattaui ; op.cit.

(٢٢٠) عبد الرحمن الرافعى : عصر محمد علي ، ص ٣١١ .

(٢٢١) Medem à Nesselrode, Alexandrie,30 Mai 1838 . in;Rene Cattaui ; op. cit,

(٢٢٢) F.O. 27- Paris.4 June 1838. Granville to Palmerston , No. 190.

(٢٢٣) F.O. 27- Paris . 8 June 1838. Granville to Palmerston , No. 192

(٢٢٤) F.O. 27- Paris . 15 June 1838. Granville to Palmerston , No. 203.

(٢٢٥) F.O. 27- Paris . 18 June 1838. Granville to Palmerston , No. 207.

(٢٢٦) F.O. 27-Paris.25 June 1838. Granville to Palmerston, . No. 222.

(٢٢٧) F.O. 27- Paris . 22 June 1838. Granville to Palmerston , No. 212.

(٢٢٨) F.O. 27- 557. 22 June 1838. Palmerston to Granville , No. 285.

(٢٢٩) F.O. 27- Paris . 22 June 1838. Granville to Palmerston , No. 212.

(٢٣٠) F.O. 27- Paris . 2 July 1838. Granville to Palmerston , No. 230.

(٢٣١) F.O. 27- 557. 3 July 1838. Palmerston to Aston , No. 1.

(٢٣٢) جون كيلى : مرجع سابق ، ج١ ، ص ٥١١ .

(٢٣٣) F.O. 27- 557. 3 July 1838. Palmerston to Granville , No 247.

(٢٣٤) F.O. 27- Paris . 6 July 1838. Granville to Palmerston , No 236.

(٢٣٥) F.O. 27- Paris . 9 July 1838. Granville to Palmerston , No 247.

(٢٣٦) F.O. 27- Paris . 17 August 1838. Arthur Aston to Palmerston .

(٢٣٧) Medem à Nesselrode,Alexandria, Le 28 Juin 1838.Nesselrode a Médem, Téplitz,2 Aoñt 1838.Médem à Nesselrode,6 September1838 in;Cattaui Bey.

(٢٣٨) م الشام ، م ٧٦ ، من محمد شريف باشا إلى سامى بك ، ١٧ رمضان ١٢٥١/ ٦ يناير١٨٣٦م.

(٢٣٩) م الشام ، م ٧٨ ، من شريف باشا إلى سامى بك ، ٢ شعبان ١٢٥١ / ٢٢ نوفمبر ١٨٣٦ . وبمقتضاها وعن المعاهدة راجع للمزيد: Hurewitz.J.C;Diplomacy in the Near and Middle East, A Documentary Record:1535-1914,vol1, New Jersy, 1956, p.110 ,111.

(٢٤٠) محمد صبرى الدالى : مرجع سابق ، ص ١٩٦ .

(٢٤١) Afaf Lutfi; op. cit, p. 236.

(٢٤٢) F.O. 27-564, Paris . 28 September 1838. Granville to Palmerston, No 268.

(٢٤٣) F.O. 27-564, Paris . 5 October 1838. Granville to Palmerston, No 280 .

(٢٤٤) F.O. 27-Paris.10 September 1838. Arthur Aston to Palmerston, No 72
F.O. 27-564, Paris . 28 September 1838. Granville to Palmerston, No 268

(٢٤٥) F.O. 27-564, Paris . 21 September 1838. Granville to Palmerston, No 262.

(٢٤٦) F.O. 27-564, Paris . 28 September 1838. Granville to Palmerston, No 268.

(٢٤٧) F.O. 27- 557. 15 September 1838. Palmerston to Aston , No 77.

(٢٤٨) عبد الرحمن الرافعى : عصر محمد علي ، ص ٣١١ ، ٣١٢ .

(٢٤٩) مجموعة من المؤلفين : محمد على وعصره ، دار الكتب والوثائق القومية ، ٢٠٠٥ ، ص ١٧٢ .

(٢٥٠) فمحمد علي يتم إجباره على الانسحاب إلى مصر و" السودان " وبما يعنى تدمير مشروعه التوسعى والاستقلالى فى أبعاده السياسية والاقتصادية والاستراتيجية .. إلخ لاسيما فى ظل معاهدة بالطه ليمان. أما الدولة العثمانية التى استعادت معظم أراضيها من محمد علي ، فأجبرت على فتح دولتها كلها - وبشكلٍ غير مسبوق- أمام المصالح والامتيازات الإنجليزية أولاً ، والأوروبية. وأما روسيا فأجبرت على التخلى عما حصلت عليه فى معاهدة هونكار أسكله سى ، لتبدأ من جديد رحلة طويلة - وفاشلة - فى تعويض ما فقدته. والأمر نفسه بالنسبة لفرنسا التى أجبرت على اللحاق بالركب الإنجليزى عام ١٨٤١ قبل فوات الأوان !! .